محضر الجلسة 320

التاريخ: الثلاثاء 18 ذي القعدة 1423(2002/01/21)
الرئاسة: السيد أحمد القادري الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ثلاث ساعات وعشر دقائق ابتداء من الساعة الثالثة وخمس دقائق بعد الزوال.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية

السيد أحمد القادري رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السادة الوزراء،
السادة المستشارين المحترمون،
بداية أعتذر لكم عن هذا التأخير نظرا لأن هناك وفدا برلمانيا كنديا كان في لقاء إلى نفس الساعة.. وأعلن عن افتتاح الجلسة، عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.
قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات.

المستشار السيد علي لطفي أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،
فعلا وكالعادة في إطار النظام الداخلي توصلت رئاسة المجلس ب18 سؤالا شفويا و13 سؤالا كتابيا وطبقا لمقتضيات للنظام الداخلي للمجلس، توصلت رئاسة المجلس بطلبات إحاطة المجلس علما بقضايا طارئة من الفرق التالية:الفريق الاستقلالي، الفريق الديمقراطي وأخيرا الفريق الكونفدرالي.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين. الآن أعطي الكلمة للسيد المستشار من الفريق الاستقلالي في غيبة رئيس الفريق السيد العربي القباج.

المستشار السيد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس،
أريد إحاطة المجلس الموقر وبالتالي الرأي العام الوطني بهذا الموضوع، حيث أنه على إثر الالتفاتة المولوية والقرار السياسي القاضي بتشغيل 1300 حامل شهادة الدكتوراه، نظمت وزارة التربية الوطنية مباراة لتوظيف مجموعة من الدكاترة كأساتذة مساعدين في مراكز التكوين.
بعد ذلك فوجئ هؤلاء بتعيينهم بثانويات كأساتذة السلك الثاني. وهذه الفئة إذ تشتغل منذ 15 شهرا بمجموعة من الثانويات في الأقاليم النائية دون أن يستفيدوا لحد الساعة من تعويضاتهم كأساتذة. فبعد سلسلة من المراسلات وسلسلة من الاحتجاجات قرر هؤلاء تنظيم إضراب ووقفة احتجاجية لإثارة وزارة التربية الوطنية بوضعيتهم.
وبعد أن لم يستجب لطلبهم الآن يقومون بإضراب عن الطعام وعدد هؤلاء ثمانية أساتذة وحالتهم الصحية خطيرة جدا وهناك شواهد طبية تثبت أنه لا قدر الله، إذا زادوا نهار في الإضراب عن الطعام ستحدث يمكن وفيات. فهؤلاء الأساتذة ينتظرون أن تسوى وضعيتهم. وأن يتوصلوا بقراراتهم كأساتذة السلك الثاني رغم أن الامتحان الذي تقدموا إليه كان من أجل إدماجهم كأساتذة مساعدين في مراكز التكوين.
فعن طريق هذه الإحاطة أسائل الحكومة والسيد الوزير الأول والسيد وزير التربية الوطنية والشباب عن ماهية الإجراءات التي ستتخذها فيما يخص حل هذا المشكل؟ كذلك ما هو المدى الزمني اللي يمكن لهاذ الناس يتأجروا بعدما قضوا 15 شهرا بدون أجرة؟ فهذا النداء موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حتى لا يقع مالا يحمد عقباه.وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار أعتقد أن مقتضيات الفصل 128 واضحة، لا مجال للمساءلة في هذا الموضوع. ولهذا الإحاطة استمعنا إليها، المساءلة ستبقى في إطار السؤال الشفوي المنصوص عليه في النظام الداخلي وفي الدستور. الكلمة للسيد رئيس الفريق الديمقراطي في طلب إحاطة. لكم الكلمة السيد المستشار سعيد التدلاوي.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس، الإحاطة ديالنا ديال الفريق الديمقراطي لإطلاع المجلس الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني على أنه ومع كامل الأسف وهذه تتعلق بالمجلس وبتسيير أعمال المجلس. لجنة المالية يوم الجمعة بعدما كنا ندرس القانون 02-46 أثرنا واحد العدد ديال المشاكل منها التلوث اللي كيعرف المصنع ديال عين حرودة ديال شركات التبغ. السيد الوزير على حسن نية قال أنا ما عنديش علم وكنعطي الكلمة للسيد المدير. كلام السيد المدير تينفي وكيقول ينفي وليس هناك ما يدعو إلى القلق من حيث التلوث البيئي.
على إثر ذلك اتفقنا جميعا أنه ستكون جلسة أخرى يوم الاثنين من أجل دراسة المشروع قانون موضوع المناقشة وهيأنا ملف ديالنا وجبناه، فيه مراسلات ديال رئيس المجلس البلدي ديال عين حرودة في 98، فيه محضر بحضور شركة التبغ، فيه المختبر الدولي ديال (..)، فيه

واحد العدد ديال الوثائق، الاستدعاء ها هي، الاستدعاء لحضور أشغال اللجنة، متابعة دراسة مشروع قانون رقم 46.02 يتعلق بالنظام الخ...ودراسة المشروع.

إذا به نفاجئ على أنه الجلسة ديال الخامسة والنصف ما كانتش تلغات. وقع استدعاء من جديد للرابعة واحنا ما توصلنا بحتى شي حاجة اللي تفيد ذلك. وتم ماشي في الدراسة، بل تم حتى التصويت على هذا المشروع.

السيد الرئيس، غير لعلمكم الخاص كاينة عارضة ديال السكان ديال بلدية حرودة، ومن خلالها مدينة المحمدية والدار البيضاء اللي كيعانيو من هذا المشكل وكيعيشوه واحنا ما كنطقوش عن الهوى، واحنا السيد المدير إلى نفى معناه احنا كنكذبو، واحنا ما تنكذبوش، واحنا كنا بصدد تعديلات ووثائق في هذا الموضوع ولكن الطريقة باش تعاملوا معنا داخل اللجنة، نحن نتحفظ من هذا السيد الرئيس، لأنه الاستدعاء واضح وكانت فيه الخامسة والنصف، وجينا باش ننافش الموضوع إذا به نفاجئ ما شي غير تدرس الموضوع وإنما بث فيه وصوت عليه.

ولهذا ا السيد الرئيس، احنا نحتج على هذه المعاملة اللي هي لا دستورية، كما أننا نحتج حتى على المحضر ونتحفظ من نتيجة الأرقام مع العلم أنه بلغ إلى علمي، ويمكن يكون خاطئ أنه كانت 16 في مواجهة 6 مع العلم في اللجنة كلها كانت ثلاثة ديال الناس، فحنا نتحفظ من هذه المسائل كلها وأننا راه نبرئ نفسنا من هذه الأمور كلها ا السيد الرئيس ونتمنى أن المجلس يصلح هذا الخطأ ديالو في إطار المادة 224 ويرجع النص للجنة حتى نتمكن من دراسة الموضوع بجدية.

وأنا ما فهمتش هذه السرعة مادام أن الاستدعاء فيه الخامسة والنصف ما فهمتشاي علاش أسرعوا به ولو أنه فيه مباشرة بعد الجلسة، ما قالوش مباشرة قالوا بعد الجلسة العامة على الساعة الخامسة والنصف، كون على الأقل قالوا مباشرة بعد الجلسة العامة غادي نتفهمو، ولكن حددوا الساعة من بعد الجلسة العامة مع الخامسة والنصف، إذن كان عليهم ينتظروا الخامسة والنصف، احنا ماشي ضد الخوصصة، احنا مالين الخوصصة، احنا مالين هاذ الشيء ولكن خصنا الأمور تمشي بجدية وبموضوعية، ماشي بهذه الطريقة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق المحترم، طلب الإحاطة ديالكم في إطار الفصل128 كان في محله، الملاحظة ديالكم سجلت وستبقى للدراسة في الأجهزة المقررة للمجلس. ننتقل إلى طلب الإحاطة الأخير للسيد رئيس الفريق الكونفدرالي. السيد عبد القادر أزريع لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد القادر أزريع:

شكرا السيد الرئيس، دائما في إطار نقطة الإحاطة، يشرفني أن أتدخل باسم فريق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بخصوص إحاطة مجلسنا الموقر علما وكذلك الرأي العام الوطني مرة أخرى بالتطورات التي يعرفها الحوار الاجتماعي ببلادنا.

فكما نعرف وكما جاء في التصريح الحكومي الأخير التأكيد على ضرورة الاستمرار في الحوار الاجتماعي والتفاوض الحقيقي للأسف على مستوى العديد من القطاعات نسجل أن الحوار غير متوفر ولذلك فالتفاوض منعدم. فبالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية للأسف الإدارة تقدم على إغلاق المقر النقابي، على سحب السبورات النقابية، الخطوط الملكية المغربية كذلك تعيد هيكلة نفسها بدون الرجوع إلى ممثلي العمال في المركزيات النقابية ومن ضمنهم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وتتخذ قرارات تعسفية ضدا على البروتوكولات.

قطاع الاتصالات كذلك يلزم الموظفين والمستخدمين بالمغادرة الإجبارية بدل ما كانت طوعية، التراجع عن المكتسبات، التهديد بالتنقيلات التعسفية، عدم تنفيذ الأحكام. بالنسبة للأعوان، بالتعاون الوطني، بالرغم من مذكرة السيد الوزير الأول، ما كيتمش الترسيم ديالهم وكيبقى ملفهم معلق، كذلك بالنسبة للتعليم الخاص.

بالنسبة للتعليم الخاص وهذه مشكلة وخاص فيها تدخل سريع، أنه كاين الآن ما يزيد على 200 مؤسسة ديال التعليم الخاص، اللي ما عندهاش الترخيص الرسمي. وفيها استثمارات هائلة واشتغلت لمدة سنتين، والآن غادي يتطرح لها مشكل لأنها ما سمحتش لها النيابات والأكاديميات باش الناس اللي قراو فيها يدوزوا، يتقدموا للباكالوريا أو يتقدموا للامتحان ديال السادسة وهذا غادي يطرح مشكل، ومنافي بطبيعة الحال كما نعرف لإحدى الدعامات الأساسية ديال الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

أختم بقانون صوتنا عنه هنا وناقشناه في هذه الغرفة الموقرة هو قانون حوادث الشغل، للأسف قلناها ونعيدها الحكومة تقدم للأسف على خرق هذا القانون وخرق كل المواثيق الاجتماعية بالاتفاق مع الباطرونا لوحدهم دون استشارة المركزيات النقابية على تعديل هذا القانون، سلوك نحتج عنه ونطالب بالتراجع عليه وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الآن نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، عدد الأسئلة التي تمت برمجتها 19 سؤالا شفهيا منها 9 أسئلة آنية. قبل ذلك أحيط المجلس علما أن الرئاسة توصلت بإشعار يتعلق بأن السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية

بالخارج هي التي ستتولى الإجابة عن السؤال الموجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون والذي يوجد في مهمة خارج المغرب المدرج ضمن جدول أعمال هذه الجلسة، كما أن السيد وزير التربية الوطنية والشباب تعذر عليه الحضور خلال هذه الجلسة ولذلك فإن السيدة كاتبة الدولة المكلفة بمحاربة الأمية و التربية غير النظامية ستتولى الإجابة على الأسئلة التي تهم قطاع التربية الوطنية والشباب.

الأسئلة التي تتعلق بالأسئلة الآنية، تسعة تتعلق بقطاع الفلاحة والتنمية القروية، قطاع التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن، قطاع التربية الوطنية والشباب، قطاع الإسكان والتعمير، قطاع التكوين المهني.

إذن نستهل جدول أعمال جلسة اليوم بسؤال آني موجه للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول المناطق التي لم تتساقط فيها الأمطار للمستشارين المحترمين السادة محمد جوهري، الصوالحي بوزكري، إبراهيم فضلي، سيد المختار جماني، مبارك السباعي، محمد المنصوري، على أساكتي وبلخير الخلفاوي. إذن المرجو من صاحب سؤال داء الجدري، لكون صاحب لسؤال لم يحضر، السيد رئيس الفريق الديمقراطي يلتمس سحب السؤال الموجه حول داء الجدري لكون صاحب السؤال تعذر عليه الحضور في هذه الجلسة ستطبق فيه مقتضيات النظام الداخلي. السيد رئيس الفريق السيد المنصوري، لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد المنصوري:

أترجى من السيد الرئيس والسادة المستشارين لكون أن وزير الفلاحة ووزير التكوين المهني عندهم أسئلة آنية وعندهم أسئلة شفوية، كنطلبو من الرئاسة ومن االسادة المستشارين باش يسمحوا للسيد وزير الفلاحة باش يجاوب على هذه الأسئلة، تضموا هذه الأسئلة، باش تلقى السادة الوزراء ما يبقاوش هنا جالسين عطالين، بحيث غادي يكونوا سوايع عندهم إضافية وشكرا للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم يطلب ضم الأسئلة الآنية مع الأسئلة غير الآنية، لكم الكلمة كاين ملاحظة إذا لم يكن هناك توافق.

المستشار السيد سعيد التادلاوي:

السيد الرئيس أنا غي اللل مفهمتش، هذا طلب والحكومة ما طلبت والو، ما يمكنش نبثو في هذا الطلب. خص الحكومة تطلب إلى بغينا نبثو في هذا الطلب، ما يمكناش نبث فيه.

السيد رئيس الجلسة:

سنحتفض بجدول الأعمال نظرا لعدم وجود توافق سنحتفض على جدول الأعمال كما هو موزع على السادة الوزراء والسادة المستشارين. إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال للسيد وزير الفلاحة. هذا السؤال سيتفضل بإلقائه السيد المستشار المحترم رئيس الفريق الاستاذ محمد جوهري، لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد جوهري

السؤال، كيفرض راسو على اعتبار أنه والحمد لله هذا العام طاحت الشتاء بكري في الوقت ديالها ابتداء من أواخر أكتوبر النصف الثاني فنحمد الله تعالى الذي سقى بلاده وعباده.

السيد الوزير، مناطق أخرى من المملكة ما طحتشاي فيها الشتاء، فتعاني من الجفاف ماشي فقط حتى المناطق الل طاحت فيها الشتاء راها الآثار ديال الجفاف ديال خمس سنين راها تمحات ولكن في المناطق اللي ما طاحتش فيها الشتاء تعاني أكثر، المناطق اللي ما طاحتش فيها الشتاء. مناطق كثيرة في إقليم ورزازات و أقاليم الراشيدية و زاكورة والأقاليم الجنوبية وإقليم طاطا وغيره وكذلك الجهة الشرقية بصفة عامة.

لذلك نسألكم السيد الوزير عن كيف تفكرون من جهة وما هي التدابير التي ستتخذ من جهة ثانية لمواجهة حالة هذه المناطق اللي ما طاحتش فيها الشتاء، لا من حيث توفير المياه ولا من حيث توفير الأعلاف ولا من حيث من كل الجوانب المرتبطة بعدم تساقط الأمطار، لا سيما أن البرامج التي خصصت لمحو آثار الجفاف في السنتين الماضيتين، كلها كانت برامج في عمومها مهمة خلقت فرص الشغل للعالم القروي بصفة خاصة والمناطق المتضررة من الجفاف وكذلك ساهمت في تجهيز البلاد في فتح المسالك في إصلاح السواقي في البحث عن المياه الجوفية في استصلاح عدد من المرافق المرتبطة بالفلاحة.

الكلمة لكم السيد الوزير من أجل توضيح هذه الجوانب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم على التزامه بالوقت، الكلمة للسيد الوزير قصد الجواب

السيد امحند العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا للسيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السادة المستشارين واضعي السؤال، صحيح أنه عرفت بلادنا والله الحمد يعني تساقطات مطرية، إلا أنه مع الأسف هناك مناطق لازالت تعاني وبعضها الأكثر من 6 سنوات من حالات الجفاف وأخص بالذكر و ليس الحصر إقليم فكيك، الراشيدية، ورزازات، زاكورة. إضافة إلى بعض المناطق الجنوبية.

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة أن خلال هذه السنة كما قلت رغم التساقطات المطرية فهناك عجز بالنسبة للسنوات العادية الأخرى ديال 30٪ بالنسبة لإقليم الراشدية و60٪

بالنسبة لإقليم ورزازات و زاكورة. الإقليم ديال فكيك بالنسبة للسنوات العادية هو في المعدل ولكن يعاني كذلك، وصحيح أنه بالنسبة للسنوات الماضية كان هناك برنامج خاص بمحاربة آثار الجفاف، استفادت هذه الأقاليم بغلاف مالي قدره 570 مليون درهم الذي مكن من تخفيف آثار الجفاف وهذه السنة كذلك هناك نوع من تخفيف حدة الجفاف الحالي لأن الشطر الثالث من برنامج محاربة آثار الجفاف لازال مستمرا لم ينته بعد.

لكن كيف ما كان الحال لابد من التذكير أن هذا البرنامج غادي ينتهي و هذا الشطر غادي ينتهي. فإذا ما هو المعمول؟ عندما توصلت الحكومة بهذه المؤشرات وهذه الأخبار جاءت أسئلة من طرف السادة البرلمانيين من نواب و مستشارين حول هذه الأقاليم، بادرت إلى إيفاد وزير و هو وزير الفلاحة إلى إقليم الراشدية ليس للوقوف على حالة إقليم الراشدية فحسب لكن كذلك لتدارس ما هو ممكن أن يكون في هذه المناطق التي لازالت تعاني من الجفاف. فهناك جوج ديال الإجراءات كاين ما هو إجراءات اعتيادية الموجودة في الميزانية ديال وزارة الفلاحة ل2003، ويتعلق الأمر بطبيعة الحال كما هي العادة بتمكين البهائم من العلف، بالحد من ظاهرة التصحر، من استصلاح التجهيزات الهيدرو فلاحية من دعم الإنتاج النباتي وهذا كله في حدود غلاف لا يتعدى 60 مليون درهم بالنسبة لما هو معتاد.

لكن و إن كان هذا سيخفف من آثار الجفاف إلا أنه لابد من مجهود خاص لهذه الجهات، خصوصا في هذه السنة. فبعد هذا الاجتماع تم رفع برنامج خاص استعجالي قابل للتنفيذ بسرعة إلى الحكومة، إلى السيد الوزير الأول الذي يشرف كذلك على هذه العملية وسيدرس خلال هذه الأيام، وسوف إن شاء الله تتخذ إجراءات لا أقول لتتميم برنامج محاربة آثار الجفاف لأنه باش نكونو واضحين خاص هذه العملية و لو تكون استثنائية، خصنا نفكرو في أشياء أخرى لأن هذه المناطق غالبا أن الجفاف إلى ما كانشاي 4 سنوات أو 5 سنوات غادي يبقى يتكرر.

إذن لابد من مواجهة حالة هذه السنة من إعطاء دخل للفلاحين، من توفير أيام للشغل، من إصلاح النباتات والواحات بالخصوص يعني النخيل ولكن كذلك بالتفكير في شيء اللي غادي يكون دائم وهو في الحقيقة التنويع ديال الانشغالات والأنشطة الفلاحية في هذه المناطق وسيعلن عن هذه البرنامج في الأيام القريبة ريثما توافق جميع الدوائر الحكومية لأنه لابد من التنسيق بين عدة قطاعات وزارية وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، الكلمة للأستاذ جوهري.

المستشار السيد محمد جوهري

كنظن الأمور مفهومة، فالجهود كيخصها تركز، والعناية تركز حول المناطق اللي ذكرناها والحكومة متفقة معنا في هذا المنظور. والسيد الوزير، أعتقد قلتم أنه هناك تصور وبرنامج وضعتموه استعجالي فوري في هذه المناطق سيعرض على الحكومة، على المجلس الحكومي وبطبيعة الحال وسيشرع في تطبيقه. فأرجوا أن تشاركوا البرلمانيين في وضع هذا البرنامج وذلك من خلال اجتماع لجنة الفلاحة وتدارس المناطق وكيفية مواجهة آثار الجفاف، والجفاف الذي يضرب المناطق التي لم تتمتع بسقوط الأمطار في هذه السنة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

أنا أشاطر تماما ما قاله السيد رئيس الفريق، بحيث أن الحكومة ستوافق على غلاف وعلى خطوط عريضة للعمل، لكن البرمجة الحقيقية ستقع مع كل إقليم إقليم لأنه بالطبع ما وقع بالراشيدية لا يمكن أن يكون استنساخ لما سيقع بورزازات وزكورة وهنا ستكون إشراك جميع ممثلي السكان إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم على هذه التطمينات السيد وزير الفلاحة. الآن ننتقل في إطار الأسئلة الانية إلى سؤال موازي، إلى سؤال يتعلق بقطاع وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن، نتائج عملية.. نظر لوحدة موضوع السؤالين الآنيين المتعلقين بالتعاضدية العامة لموظفي الادارات العمومية، نستأذن المجلس، كما نستأذن السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعيةوالتضامن في الاستماع إلى الغرضين المتعلقين بالسؤالين وبعد ذلك يتولى السيد الوزير الإجابة عنهما معا.

السؤال الآني الأول موجه إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن في هذا الصدد حول نتائج عملية افتحاص التعاضدية العامة لموظفي الادارات العمومية للمستشارين المحترمين السادة عمر الادريسي، مصطفى الشطاطبي، محمد العشاب، محمد الزايدي. الكلمة للمستشار المحترم الس محمد العشاب لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد العشاب:

باسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

الدافع إلى طرح سؤال شفوي من طرف الفريق الكونفدرالي هو ناتج عن الاهتمام الاستثنائي الذي حظيت

به التعاضدية العامة من طرف مختلف وسائل الإعلام العمومية وخاصة المقروءة منها. هذا الاهتمام الذي كان من المفروض أن يشمل باقي مكونات القطاع التعاضدي بالمغرب، خاصة ونحن على أبواب التطبيق الفعلي لمدونة التغطية الصحية وبالخصوص الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي الذي عهد إليه بتدبير التغطية الصحية الأساسية داخل القطاع العمومي وتعاضديات أخرى لا تقل أهمية عن التعاضدية العامة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بطلب من الإدارة الحالية للتعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية أقدمت المفتشية العامة بعملية افتحاص للوقوف على عملية الاختلالات التي عرفها الجانب التسييري والتدبيري للجانب المالي همت الفترة ما بين 1996 وسنة 2000، فما هي أهم النتائج والخلاصات التي توصل إليها تقرير المفتشية العامة للوزارة المالية والخوصصة؟ وما هي الاجراءات العملية والاستعجالية التي تعتزمون السيد الوزير إتخاذها في حالة ثبوت تلاعبات واختلالات في مالية التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، خاصة وأن المسؤولين خلال الحقبة التي همها التفتيش والممتدة بين سنة 96 إلى غاية سنة 2000 يوجدون حاليا خارج أجهزة التسيير؟

وفي هذا الإطار نسائلكم السيد الوزير عن التدابير التي تعتزمون القيام بها لدمقرطة التعاضدية العامة لرجال التعليم وتعاضديات مماثلة وجعلها تحترم الآجال القانونية لعقد جموعها العامة من أجل تجديد أجهزتها كما هو الحال بالنسبة للتعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية التي عقدت مؤخرا جمعها العام وانتخبت أجهزتها المسيرة بشكل ديمقراطي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الان الكلمة لصاحب السؤال الذي يرتبط بنفس الموضوع، السيد المستشار، السيد العلوي تيتنا.

المستشار السيد محمد تيتنى العلوى:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

بالطبع السيد الوزير وضعنا هذا السؤال تبعا لما قرأناه في عدد من الجرائد الوطنية المتعلق أساسا بالطعن فيما يخص التسيير داخل التعاضدية العامة. في الحقيقة أنه السؤال جاء من بعد الاحاطة التي أحطنا بها المجلس علما لكون أننا لاحظنا أن كل ما يجري الآن في البلاد وكل ما نقرأه داخل الصحف نرى من الطرف الآخر أن الحكومة لا تهتم بهذه المواضيع وكان ضروري أننا باش نديرو إحاطة هذه ما يقارب على أسبوعين وكان ضروري أننا نضع نفس السؤال الآن.

السؤال الذي نطرحه الآن هو أنه ماذا اتخذت الحكومة فيما يخص ما سمعناه وما قرأناه وما توصلتم كوزارة وصية على هذا القطاع من مراسلات من عدد من الجهات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير التشغيل السيد المنصوري.

السيد مصطفى المنصوري وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية أريد أن أشكر السادة المستشارين المحترمين من الفريقين الكونفدرالي والاستقلالي على طرحهم لهذا السؤال المهم وأريد أن أذكر قبل أن أجيب على صميم الموضوع بالمكانة الهامة التي يحتلها القطاع التعاضدي ببلادنا وبالدور الذي يلعبه في توفير تغطية صحية لفائدة موظفي الدولة وذوي حقوقهم تهم أساسا مصاريف العلاج والاستشفاء التي يتحملها هؤلاء في حالة المرض.

ويجدر التذكير بأن عدد التعاضديات المحدثة بموجب مقتضيات ظهير 12 دجنبر 63 الخاص بسن نظام أساسي للتعاضدية يزيد على 26 تعاضدية في كل من القطاع العمومي وشبه العمومي والقطاع الخاص. وتخضع هذه التعاضديات في تنظيمها وتسييرها لمقتضيات الظهير المذكور الذي يخضعها لوصاية مزدوجة لكل من وزارة التشغيل ووزارة المالية وكذا وزارة الصحة فيما يتعلق ببعض الاقتناءات الصحية.

ووفقا لهذا الظهير فإن الهيئة التعاضدية التي هي عبارة عن جمعيات لا تهدف إلى الربح، تعتزم بواسطة انخراطات أعضائها إلى حمايتهم من المخاطر. فهذه التعاضديات تسير بصفة ديمقراطية من طرف أجهزة للتسيير هي الجمع العام منتخب، يضم مندوبي المنخرطين و مجلس إداري منتخب من طرف الجمع العام و مكتب مسير ينتخبه المجلس الإداري. هذا بالإضافة الى لجنة للمراقبة المالية التي تضم ممثلا عن الدولة يعينه وزير المالية بالنسبة لتعاضدية القطاع العمومي.

و يغطي هذا النظام ببلادنا حوالي 80٪ من الموظفين وأعوان الدولة، أي مايزيد عن مليون منخرط و3 ملايين من المستفيدين و ذلك بالرغم من أن الا نخراط به هو اختياري فقط.

وأريد كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر بمستوى الخدمات التي يقدمها القطاع التعاضدي بسرعة، بحيث عرفت مصاريف هذا القطاع ارتفاعا مهما ويمكن أن أذكر

خاصة في هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر التكلفة التي يتحملها الصندوق فيما يخص المصابين بالقصور الكلوي وكذلك المصابين بداء السرطان والتهاب الكبد، فأصبح بذلك القطاع يعرف بعض هذه المشاكل وهذه التحملات التي تتصاعد سنة بعد سنة بعض المشاكل تؤثر سلبا عن تسييره وعن توازنه المالي، كتراكم الديون المستحقة لفائدة منتجي العلاج والتأخير في تسوية المرض والتي بادرت وزارة المالية مشكورة في شأنها بمنح إعانة استثنائية قدرها 360 مليون درهم على مدى 3 سنوات ابتداء من سنة 2002 وذلك من أجل تصفية متأخرات الصندوق اتجاه المتعاملين معه.

أما فيما يتعلق هذا صميم الموضوع، التعاضدية العامة، موضوع السؤال الذي تقدم به السادة المستشارون المحترمون والذي بالمناسبة أشكرهم جزيل الشكر على اهتمامهم بهذا القطاع الحيوي و غيرتهم كذلك على التعاضدية. فأريد أن أقول بأن هذه الأجهزة التي تسير التعاضدية هي أحدثت كذلك بمرسوم وهناك تسيير ديموقراطي كما قلت من قبل، هناك انتخاب من طرف المنخرطين وانتخاب مجلس إداري ومسيرين وكذلك هناك لجنة للمراقبة تسهر على التأكد من صحة العمليات الحسابية ومراقبة عملية مسك الحسابات.

أما فيما يخص الجهود التي تبذلها الحكومة لإصلاح هذا القطاع التعاضدي بغية تأهيله لتدبير نظام التغطية الصحية، فقد تم في السنوات الأخيرة اتخاذ مجموعة من التدابير تستهدف كلها إلى تشخيص مكامن الضعف والإختلالات التي يشهدها تدبير القطاع والبحث عن الحلول الناجعة لها. وهكذا تم إنجاز عدة افتحاصات أهمها ذلك الذي قامت به المفتشية العامة للمالية بطلب من وزارة التشغيل وتهم الفترة الممتدة مابين 1996 و2000.

وقد لخص هذا التقرير أهم الاختلالات الهيكلية و التنظيمية التي تعاني منها إدارة التعاضدية العامة، كما سجل ملاحظات حول ملفات بعض المستخدمين وكذا ما يتعلق بتدبير الصفقات. وبمجرد توصل الوزارة بتقرير في هذا الموضوع، تمت إحالته بتاريخ 27 شتنبر 2002 على رئيس المجلس الإداري للتعاضدية العامة قصد إبداء رأيه وملاحظاته داخل أجل لايتعدى 15 يوما طبقا لمقتضيات المادة 6 من الظهير الشريف رقم 262-59-1 الصادر بتاريخ 14 أبريل 1960 المتعلق بالمفتشية العامة للمالية.

وفي انتظار صدور الصيغة النهائية لتقرير المفتشية العامة للمالية الذي يتم إعداده على ضوء عناصر الجواب التي أدلى بها السيد المدير أو السيد رئيس المجلس الإداري فإن الوزارة تتابع عن كتب أوضاع هذه التعاضدية وذلك في إطار العلاقات التي تخولها لها المقتضيات القانونية المنصوص عليها في هذا الظهير.

كما أن الوزارة عازمة كذلك على اتخاذ كل الإجراءات الضرورية في حالة ثبوت تلاعبات أو اختلالات في تسيير التعاضديات.

وأريد أن أقول كذلك بأن الوزارة كاتبت وزارة المالية خلال الشهور الماضية من أجل القيام كذلك بمراقبة للحسابات من بعد 2000 كذلك إلى يومنا هذا. ففي انتظار أن يخرج هذا التقرير بصفة نهائية وفي الحقيقة السادة المستشارين المحترمين أنا جئت لأجيب عن هذا السؤال احتراما لهذه القبة واحتراما لكم. ففي الحقيقة مازالت وزارة التشغيل لم تتوصل لحد الآن بالتقرير النهائي للمفتشية العامة للمالية باش يمكن نقول لكم فين مكامن الإختلالات، واش كاين مشاكل داخل هذه التعاضدية أولا. ولكن رغم ذلك جئت لأطمئنكم بأن الآن نقوم إذا بإعداد هذا التقرير أولا وثانيا نقوم بمراقبة الحسابات من 2000 إلى 2002 وأقترح على السادة المستشارين في الشهور المقبلة أو عند الدورة المقبلة إن شاء الله أن نقوم بجلسة أو نعقد جلسة خاصة للتعاضديات لمالها من أهمية فيما يخص التغطية الاجتماعية التي هي صادقتم عليها. وسنقوم إن شاء الله بإنجازها في الشهور المقبلة.

فهناك فعلا دراسة تقنية قامت بها الوزارة من أجل إعادة هيكلة التعاضديات في تنظيمها وتسييرها لكي تواجه الاستحقاقات المقبلة التي تهم التغطية الاجتماعية الطبية. فمرة أخرى أشكركم جزيل الشكر على إيلائكم الأهمية لهذا الموضوع وأطمئنكم بأن نتائج هذا التقرير سوف نتدارسه معكم لنرى جميعا إذا كان هناك مكامن اختلال أو اختلاسات إلى غير ذلك، كل ما دار داخل الصحافة الوطنية مؤخرا. شكرا السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للمستشار السيد الشطاطبي.

المستشار السيد مصطفى الشطاطبي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين، فعلا نسجل ما جاء به السيد الوزير من كلام نعتبره ايجابي في حق التعاضدية العامة، وإذا كانت التعاضدية العامة قد تمكنت من أداء حوالي 490 ألف برسم سنة 2002 من أصل حوالي 720 ألف ملف مرض على أن تقوم بأداء باقي ملفات المرضى 234 ألف في بداية شهر مارس المقبل على أمل بلوغ معدل 3 أشهر كما هو منصوص عليه في مدونة التغطية الصحية فإن هذا الإنجاز يفوق بكثير ما وصلت إليه باقي التعاضديات برسم سنة 2002. ولهذا نتساءل لماذا يصر البعض على الإدعاء بوجود شلل و فوضى وأزمة داخل التعاضدية العامة؟ وأيضا ماذا يعرف الرأي العام الوطني بما فيهم المنخرطون

عما يجري داخل باقي التعاضديات والصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الاجتماعي؟ فهل الانتخابات بالفعل، كما قلتم السيد الوزير، في هذه المؤسسات الاجتماعية تتم في موعدها وبناء على القوانين المنظمة لها؟ وهل احترمت إرادة منخرطيها لاختيار ممثليهم الحقيقيين بدل الإستمرار في تنظيم جموع عامة عقيمة يشارك فيها مندوبون دائمو العضوية والتي لا تنتهي إلا بوفاتهم رغم إحالة العديد منهم على التقاعد منذ سنوات عديدة بعد أن أصبح أغلبهم أعضاء في الجمع العام منذ الستينات و السبعينات.

السيد الرئيس،

إذا كانت التعاضدية العامة قد طلبت في أبريل 2001 من وزارة المالية القيام بافتحاص السنوات الماضية، فإن المسئولين السابقين عن التسيير موضوع الإفتحاص الذين يوجدون وراء هذا، هم الذين يوجدون وراء الضجة المفتعلة. وإذا كانت التعاضدية العامة مؤخرا قد طلبت بتاريخ 10 دجنبر 2002 من كل من وزير المالية ووزير التشغيل القيام بتفتيش وتقصي الحقائق بتدبير شؤون منخرطيها، فإنني أطالب اليوم بإسم الفريق الكونفدرالي بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق لمجلسنا الموقر للتعرف على الحقائق كاملة داخل جميع التعاضديات بما في ذلك تعاضدية التعليم ولوفام والبريد والجمارك وغيرها وأيضا الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الإجتماعي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد المستشار المحترم السيد العلوي تيتنا.

المستشار السيد محمد تيتنى العلوى:

السيد الوزير، أولا أشكركم على هذا التوضيح، كما يقولون في المثل، ما يمكنش يكون دخان بدون عافية، ما بغيناش أن السيد الوزير اللي هو وصي على هذا القطاع باش ينتظر واحد العدد ديال الأجوبة من طرف وزارة المالية.

لقد طلب رئيس المجلس الإداري ديال التعاضدية العامة باش تقوم بواحد لوديت، احنا كنطلبو من السيد الوزير الآن باش تعطى لو هذا الحق. ولكن ما تكونش لوديت من طرف وزارة المالية وأنا غادي نقول لك علاش؟ لأنه وزارة المالية منخرطة في التعاضدية العامة، احنا كنطلبو باش تكون لوديت خارج هذا الإطار، من الخارج لأنه كاين مؤسسات مختصة في هذا القطاع. ويجب الحد والعمل على الحد من جميع البلبلة اللي مطروحة الآن في المجتمع المغربي ديالنا.... لأنه ما يمكنش نبقاو مستمرين في هاذ الإطار هذا.

الجرائد كتكتب وواحد العدد ديال الناس كيكتبوا، وفي الأخير كاين صمت، ما كنقولشاي، احنا عاد سقنا الأخبار أنه الحكومة كتقوم بواحد العمل ولكن من قبل كنعرفو كاين صمت ديال الحكومة ومعنى هذا كيدفع بنا للفوضى أكثر وللمزايدات و التزايد على بعضنا البعض. لهذا نحن نلح على السيد الوزير هو أنه تكون أوديت وتنشر النتائج ديال لوديت ونوضعو حد لهذه الأمور كلها وماشي غير في التعاضدية العامة جميع التعاضديات وجميع الصناديق لأنه ما غادي نبقاوشاي حنا كمجلس، كمستشارين أو كبرلمانيين في كل حالة من الحالات نبقاو نديرو لجنة لتقصي الحقائق. هاذ الشي يكفينا من لجان ديال تقصي الحقائق.

توضعوا جوج لجان لتقصي الحقائق، وحدة عن طريق مجلس النواب وواحدة عن طريق مجلس المستشارين بصندوق الضمان الإجتماعي وcih، الآن ما غادي نبقاوشي في هذه الاستمرارية. نظرا للتصريح الحكومي واللي اطمأن له الشعب المغربي واطمأنا له احنا كبرلمانيين، فيه طموحات كثيرة احنا كنطلبو من الحكومة أنها تتحمل مسؤوليتها في العديد من القضايا، واحد العديد من القضايا المهمة تتحمل مسؤوليتها وكل واحد يتحمل مسؤوليته من باب المسؤولية ديالو.

فلهذا احنا كنطالبو أنه تكون أوديت وتجي لوديت وتجي لوديت للجنة المختصة داخل مجلس المستشارين لمناقشة هاذ لوديت ولإعطاء الرأي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم على إتاحة لي هذه الفرصة لأعقب على هذه الكلمات التي جاءت على لسان السادة المستشارين المحترمين، غير بغيت نقول للإخوة المستشارين المحترمين بأن الحكومة تقوم بعملها، يمكن في صمت ولكن تقوم بعملها. أولا نحن نحاول بما أن هذا القطاع هو قطاع منظم بصفة يعني ديموقراطية، هناك انتخابات، في الحقيقية حتى النصوص القانونية ما كتعطيش الحق للوزارات لتتدخل بصفة مباشرة فيما يخص هذه التعاضديات، بحيث هناك هذه التعاضديات تسير نفسها بنفسها ولكن هناك مراقبة، إذا كانت هناك اختلالات أو إذا كان أي حاجة اللي خارجة عن القانون فعلا تنبه الوزارات، ننبه، ففعلا نبهنا واحد العدد ديال التعاضديات فيما يخص آجال الانتخابات، فيما يخص كذلك بعض الأشياء التي تقتنيها بعض التعاضديات، فالوزارة تقول كلمتها، وكانت هناك مراسلات عدة من طرف وزارة التشغيل للتعاضدية العامة، فلازالت لنا وثائق، خلال الوزير السابق، كاتب هذه التعاضدية عدة مرات لكي تحترم القوانين.

فنحن كوزارات نريد مصاحبة ومواكبة هذه الحركة التعاضدية لأنها مهمة جدا للبلاد ومهمة للمنخرطين. فلا نريد كذلك أن نعرقل عمل هذه التعاضديات بتدخلنا المباشر

في أي حين وفي أي شأن لكن بصفة عامة نحن نؤكد أن القوانين يجب أن نحترمها وأن نطبق ما جاء في القوانين التي تنظم هذه التعاضديات وأكثر من ذلك السادة المستشارين المحترمين أريد أن أقول لكم بأننا في الوزارة بصدد إعادة النظر في النصوص المنظمة للتعاضديات.

فهناك نصوص جديدة نحاول أن نعيد النظر لكي تكون كذلك المراقبة يمكن أقوى ويكون كذلك احترام القوانين أكثر من طرف التعاضديات. فهذا القانون إن شاء الله سنستشيركم وغادي يجي عندكم باش تبدوا النظر فيه لأجل إعادة النظر لأن اللي هو مهم جدا هو أن هذه التعاضديات هي الحجر الأساس ديال التغطية الطبية. إلى ما كانش هاذ الحجر الأساس قوي وصحيح فيمكن أن نقول أن من الآن ما غاديش نجحو في التغطية الصحية. فلازم أننا نعيد النظر في هذه التعاضديات وفي تسييرها وتنظيميها من أجل بناء حجر أساس مهم جدا للتغطية الصحية اللي إن شاء الله ينجح هذا القانون الذي صوتم عليه ولكي يعم جميع المواطنين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على هذه التوضيحات ونسجل التزام السيد الوزير بعرض تقرير المفتشية العامة للمالية في اجتماع اللجنة خلال الدورة المقبلة. شكرا للسيد الوزير وننتقل الآن إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التربية والشباب حول تزايد ظاهرة العنف داخل المؤسسات التعليمية للمستشارين المحترمين السادة: رحال الزكراوي، العربي خربوش، محمد زعيم، قاسم الغزوي، سيدي محمد أخطور، عبد الكريم الودغيري، السي محمد اشنينة، عبد الحق بوكرين، علي سالم الشكاف، عبد الرحمان أوشن، محمد الرحموني ومحمد الرايس. الكلمة للمستشار المحترم السيد العربي خربوش، لكم الكلمة.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تناولت العديد من وسائل الإعلام الوطنية في الآونة الأخيرة تزايد ظاهرة العنف داخل المؤسسات التعليمية وفي محيط هذه المؤسسات. وما يسترعي الانتباه أن الالتجاء إلى ممارسة العنف إن كان يتم غالبا من طرف بعض التلاميذ، خاصة في مؤسسات التعليم الثانوي فإنه في العديد من الأحيان يتورط بعض الأساتذة والإداريين كذلك في أفعال الاعتداء بالضرب وما شابهه.

وإذا كانت بعض الأسباب الموضوعية التي تؤدي إلى تزايد هذه الظاهرة تبقى معروفة، خاصة في محيط المؤسسات حيث تنعدم شروط الأمن ويصبح هذا المحيط مرتعا لبعض العناصر المنحرفة فإن ما يدفعنا إلى طرح هذا السؤال هو ما يتناقله الرأي العام من مظاهر العنف داخل المؤسسات التعليمية نفسها والتي من المفروض أن تشكل فضاء تربوي يوظف للتكوين وللتربية ويفترض سيادة علاقات بناءة بين مختلف أطراف العملية التربوية من أساتذة وإداريين وتلاميذ.

لذلك نساءل السيدة كاتبة الدولة نيابة عن السيد الوزير عن الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة درءا لأي تهويل أو تقليل. ما هي الاجراءات التي تعتزمون اتخاذها لمواجهة هذه الظاهرة؟ وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة للسيدة كاتبة الدولة المحترمة.

السيدة نجيمة غوزالي كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والشباب المكلفة بمحاربة الأمية والتربية غير النظامية:

باسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

أولا أشكركم على تفضلكم بطرح هذا السؤال الذي يعنى بتزايد ظاهرة العنف داخل المؤسسات التعليمية، أنتم تعلمون السادة المستشارون المحترمون بأن هذه الظاهرة، ظاهرة عويصة جدا وتمس أبناءنا، تلميذات وتلاميذ وأصبح يشكل خطرا كبيرا في الأوساط التعليمية. فهناك واجبات أساسية نركز عليها، سواء كنا أسرة أومجتمعا أو ثانوية، قلت يجب على التلاميذ والتلميذات في اتجاه هذه التلميذات هو عدم التعرض لسوء المعاملة، ماشي غير في المؤسسة وإنما حتى في البيت. في البيت قبل مايكون في المؤسسة.

إذن حنا كنؤكدو على عدم التعرض لسوء المعاملة وبالتالي الميثاق الوطني للتربية والتكوين يؤكد في مادته 19 الذي يعني بنبذ العنف والتعنيف بكل أشكاله وبكل أساليبه. من هذا المنطلق تعتبر وزارة التربية الوطنية والشباب أن امتدادات العنف في الأوساط المدرسية وفي الثانويات وفي الاعداديات، خاصة بين التلاميذ أنفسهم وبين التلاميذ والاساتذة والمعلمين لهم ما يبرره سواء من الناحية التربوية أو من الناحية النفسية وما يقال عنه السيكولوجية.

طبعا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الظروف المعيشية التي يعيشها هؤلاء الأطفال كالمحيط الاجتماعي ثم الفئة العمرية التي ينتمي إليها هؤلاء الأطفال، لأنه ما يمكن نفرقو بين المراهق وبين غير المراهق وخاصة هذه الفترة، فترة المراهقة هي التي نجد فيها هذا النوع من العنف سواء بين التلاميذ نفسهم أو كما قلت التردي أو عدم الانصياع للأستاذ أو المعلم مع الاساتذة كما قلت. هذا النوع من العلاقات وهذا النوع من التوتر بين التلاميذ كما قلت سواء بين التلاميذ أنفسهم أو بين الاساتذة والمديرين.

يجب في هذا الاطار أن نجعل من فضاء المدرسة مجال يحترم فيه بحالنا بحال التربية القديمة احنا كمسلمين عندنا قيم ومبادئ والمبادئ ديالنا هو احترام الاخر، الحقوق لا يعني أننا نتعدى على الاخر يجب أن نتعلم ما علينا من واجبات وما لنا من حقوق وبالتالي يجب أن تكون المدرسة فضاء يكون فيه نوع من التسامح ومن تقبل الاختلاف سواء كنت أمازيغيا أو عربيا، كنت جنوبيا أو شماليا، كنت من أي وسط: فقيرا أو غنيا يجب أن يكون هذا المحيط يحترم التسامح ويقبل الاختلاف بمختلفه.

ومن هذا المنطلق وضعت وزارة التربية الوطنية نظاما أساسيا ينظم الحياة المدرسية في مختلف المجالات ويسمح بإشراك التلاميذ حتى مثلا في مجال البيئة إذا لاحظتم بعض المجالات التحسيسية في البيئة، كيفاش أنهم يحافظوا على البيئة ديالهم في المدرسة، كيفاش يحافظوا على الحقوق ديالهم، كيفاش يعرفوا الواجبات اللي عليهم. إذن يجب أن نحسس حتى ماشي غير الأساتذة والمعلمين والتلاميذ حتى جمعيات الآباء. في هذا المجال حتى يكون كلهم موضوع الجميع.

إذن هذا الوعي بالدور الذي يقوم به التكوين المعرفي وفي محاربة العنف بكل أشكاله حاضر من خلال ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والتربية وهذا وزارة التربية الوطنية اعتمدته وأدخلته في مناهجها وفي برامجها وفي مناهجها التعليمية وخاصة المجال اللي كيعنى بالقيم ومراجعة جميع البرامج والمناهج، استحضار في الكتب المدرسية في كل LES FISHES DIDACTIQUES، كل هذه المسائل معناه تدرس.

وزارة التربية الوطنية في هذا الصدد قامت بمراسلة العمال ووزارة الداخلية في هذا الصدد حتى تساعد عن طريق وزارة الداخلية والعمال الموجودين في كل المناطق أن يكون هناك نوع من إحداث البة لرصد وتتبع كل هذا التمظهر أو مظاهر العنف وبالتالي تساعد هذه المدرسة أو المؤسسات التعليمية على وضع الأمن اللازم للتلاميذ والتلميذات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة كاتبة الدولة، الكلمة للمستشار المحترم.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس. أنا أريد أن أشكر السيدة كاتبة الدولة على هذه الإيضاحات التي أعطتها وتنتمناو الرأي العام راه كيشوف، وأن هذه التوضيحات يأخذ بها الجميع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. إذن ننتقل إلى السؤال الآني الموالي، الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالاسكان والتعمير حول تنفيذ السياسة الجديدة للمستشارين المحترمين السادة عبد اللطيف أبدوح، والمستشار محمد بن الشايب. السيد المستشار المحترم السيد محمد بن الشايب.

المستشار السيد محمد بن الشايب:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة إخواني المستشارين المحترمين،

لقد سمعنا السيد الوزير من خلال مداخلتكم داخل هذه القبة عن البرامج التي تعتزمون القيام بها في قطاع الاسكان وخاصة فيما يتعلق بإنجاز برنامج ديال 100 ألف سكن كل سنة من السكن الاجتماعي، ليلبي حاجيات شريحة واسعة من المواطنين ذوي الدخل الضعيف والذين اضطرتهم ظروفهم الى اللجوء والاحتماء بمدن الصفيح والسكن الغير اللائق والذين لم يستطيعوا كذلك الولوج الى البرامج الحكومية السابقة السكنية التابعة للحكومة وكذلك تابعة للقطاع الخاص.

حقيقة لا يسعنا إلا أن نصفق لهذا المشروع الوطني الهام الذي جاء ليجيب على السؤال العريض الذي طالما تردد حول محاربة السكن غير اللائق وإيجاد سكن بديل ولائق.

نتساءل السيد الوزير عن نوع الضمانات الكفيلة بإنجاز مثل هذا المشروع الهام، علما أن الميزانية الحالية لوزارتكم هيئت من طرف الوزارة السابقة ولم تعتمد في ميزانيتها على رصد مبالغ لدعم مثل هذه البرامج. كذلك التصريح الحكومي جاء بقطاع السكن كأولية لكن علمتنا الأيام أن التصاريح الحكومية شيء والإنجاز على أرض الواقع شيء آخر، نظرا للإكراهات السوسيو-اقتصادية إلخ...

كذلك نتساءل عن نوعية التضامن الحكومي فيما يخص تداخل الإدارات في قطاع الإسكان وأخص بالذكر قطاع وزارة الداخلية والتعمير والجماعات المحلية والأوقاف التي تمتلك رصيدا هائلا من العقارات التي بدونها يستحيل إنجاز مثل هذه البرامج. الرأي العام يتساءل لأنه سمعنا هذه البرامج والكل استبشر خيرا والذين محتاجين لهذا النوع من السكن باتوا يرددون بأن هذاالبرنامج سوف يتحقق ابتداء من هذه السنة. مع العلم، نعلم علم اليقين أنه يستحيل هذه السنة.

نتمنى من السيد الوزير إجابة واضحة وشافية لتوضيح هذا المرمى، وإبراز تاريخ إنجاز هذا المشروع الهام وعن التضامن الحكومي بين الإدارات وعن مصادر التمويل وإخراج النصوص القانونية، حقيقة أن النصوص القانونية لا تعوزنا بقدر ما تعوزنا المصادر التمويلية، فهذه التساؤلات نريد إجابة واضحة السيد الوزير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لمستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير المحترم. لكم الكلمة.

السيد أحمد توفيق احجيرة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول مكلف بالإسكان والتعمير:

شكرا السيد الرئيس.

باسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

حضرات المستشارين المحترمين،

أود في مستهل الاجابة على هذا السؤال أن أستحضر أمامكم خطاب السيد الوزير الأول وهو يعرض أمام مجلسكم الموقر الفقرة المتعلقة بالبرنامج الذي يهم قطاع الاسكان والذي يعني يتميز بنقطتين أساسيتين. أولا حين يتكلم السيد الوزير الأول عن القطاع السكني قال أن الامر يتعلق بسياسة جديدة والموضوع الثاني حين تكلم عن القطاع السكني تكلم كذلك عن رقم اللي هو قطب الراحة والمؤشر الذي سوف نعتمد عليه من أجل إعادة توجيه السياسة السكنية لتوجيهها إلى إنتاجية سنوية على المدى المتوسط ديال 100 ألف وحدة سكنية.

كيف يجب إعادة توجيه ماشي برنامج وطني بحال الل كان البرنامج الوطني ديال 200 ألف هذه وثيرة ديال الإنتاج سنوية ديال القطاعات العمومية والقطاع الخاص، ديال آليات الإنتاج، تحويلها من وثيرة إنتاج سنوية ديال 50 ألف إلى 100 ألف. فالأمر فعلا يدعو هذا ماشي واحد الزر جديد سوف نضغط عليه من أجل أن تتحرك آليات الإنتاج وتتحول من 50 إلى 100 بقدر ما هو محيط، هو بيئة ديال الاشتغال ديال اليات الانتاج وخاصة ديال القطاع الخاص.

فكان لزاما من بعد أخذ الثقة من مجلسكم، من البرلمان، كان لزاما أن ندقق على مستوى الوزارة، ما هي هذه التوجهات؟ وكيف يمكن تفعيل هذه الافاق في سياق أشياء دقيقة واستحضرنا تناقضات الواقع، استحضرنا الأشياء الممكنة وقلنا الآن وصلنا إلى ضرورة إعادة توجيه دور الدولة من الدولة التي تنجز إلى الدولة التي تؤطر وتحفز.

كذلك يجب الشروع الفعلي الشجاع في جهوية تدبير البناء والتعمير في بلادنا في إطار التوافق المحلي الذي محكوم فيه على السادة الولاة أن ينظموه وأن يوجهوه.

الورش الثالث أو المقومات الثلاث التي من المفروض أن تقوم عليها السياسة الجديدة هي إعادة بناء المنظومات التحتية التي تدبر التي تصنع القطاع السكني ببلادنا اللي هي العقار والتمويل والضريبة والجانب المؤسساتي وكذلك الجانب القانوني. حين تتفاعل حين تتلاقح مجموع هذه الأوراش الثلاث من المفروض أن القطاع الخاص سوف يتحمس أكثر، من المفروض كذلك على الدولة أن تعبئ الأراضي العمومية وأن تحضر عناصر المناخ الملائم من أجل أن يتحمل القطاع الخاص مسؤوليته الكاملة ولكن بشكل فعلي ماشي بالخطاب يعني بالممارسة لأن القطاع الخاص المغربي قطاع وطني ولكن ملزوم هو الآن ينتظر الأشياء الملموسة حينذاك أعتقد أن وثيرة الانتاج ديال 50 سوف تنتقل تدريجيا، هذا خطاب السيد الوزير الأول، ماشي ما بين سنة وأخرى على المدى المتوسط سوف تنتقل من 50 إلى 60 ثم 70 إلى وصول 100 ألف.

استحضر إمكانية التعقيب على وفوقاش غادي توصل هاد 100 ألف؟ يمكن أن أخبر، الغيب يعلم به إلا الله ولكن حسب تقديراتنا نتوقع في الوزارة إذا تظافرت الجهود وبدأت بوادر تظافر الجهود فعلا نلامسها، إذا كانت هناك تظافر الجهود نتوقع الشروع في رفع هذه الوثيرة ابتداء إن شاء الله من السنة المقبلة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم السيد عبد اللطيف أبدوح.

المستشار السيد عبد اللطيف ابدوح:

شكرا السيد الوزير على جوابكم،

أريد أن أثير انتباهكم أننا نتبعنا جميعا كبرلمانيين أو كرأي عام جميع التصريحات التي أدليتم بها سواء داخل البرلمان أو من خلال الأجهزة الإعلامية والتي لا يمكن أن تصفها إلا أنها حقيقة تصريحات وطنية ونابعة عن روح وطنية صادقة وعن ديناميكية متميزة أو أكثر من هذا أننا يمكن أن نصفها أنها تواقة وتفتح باب الأمل، إلا أنه السيد الوزير لابد أن نشاطرك الهموم ولابد أن نكون كذلك نحن كبرلمانيين بجانبك لأن الموضوع موضوع مهم ويهم شريحة من المواطنين مهمة جدا.

فلهذا السيد الوزير، لنا مجموعة من الهموم تخالجنا وفي مقدمتها أننا نسجل أن التكلفة التي يجب أن يكون عليها هذا السكن المنتظر يجب أن لا يتعدى 120 ألف درهم، يعني 120 ألف درهم هو حقيقة هو المقياس الحقيقي اللي يمكن يتعاملوا معه ذوو الدخل المحدود.

ثم كذلك لابد السيد الوزير، من وضع تسهيلات ملموسة أمام المستثمرين في قطاع الإسكان وخصوصا القطاع الخاص. ثم كذلك تقليص المتدخلين في ميدان التعمير وفي هذه الإطار لابد أن أزيل نوعا من اللبس، حيث أن الجميع يعتقد أن المسؤول عن تقديم أو تشجيع الاستثمار في ميدان التعمير والاسكان هم الجماعات المحلية في حين أن الجماعات المحلية وأنا واحد منهم. أنا رئيس بلدية، احنا فقط بمثابة مكتب ضبط في هذه العملية فقط، كيتوضعوا عندنا الملفات وكيتسحبوا في النهاية أما القرار راه مسحوب بشكل غير مباشر من طرف الجماعات المحلية.

ثم كذلك لابد من وضع حوافز تشجيعية للمستثمرين في قطاع الاسكان الاجتماعي ماشي على النمط اللي كان في 200 ألف سكن ماشي غير من ذلك الضريبة ولكن يكون أكثر وخصوصا هنا كنجي للموضوع ديال العقارات أو

الوعاء العقاري، فلا بد السيد الوزير من تخفيف وتسهيل مساطر اقتناء العقارات وخصوصا الأحباس وأملاك الدولة والجماعات المحلية ولما لا تكون عروض ديال هذه العقارات اللي متواجدين في المناطق الاهلة بالسكان ويكونوا على شكل ديال طلب عروض مفتوحة للمستثمرين ويتدار كيف كيتداروا في الجرائد اللي تيمكن للمستثمرين يطلعوا عليها ويعرفوها ما كتبقاس مخبية وموجهة لاتجاهات أخرى اللي ما كتخدمش في الحقيقة التنمية. كذلك تخفيف الضرائب والرسوم التي تثقل كاهل المستثمرين في قطاع الاسكان والتعمير والتي تنعكس بشكل سلبي على ثمن التكلفة كلما كانوا الرسوم كثيرة كلما كان الثمن ديال المحل أو البقعة المجهزة غالي، كل ما المواطن كيعجز على الاداء ديالو.

وأخيرا كنلفت الانتباه لمصادر التمويل ديال هاذ المشروع وديال هاذ التكلفة اللي غادي يخفض في التجربة السابقة. الآن المواطنين لازالوا كيعانوا من ثقل القروض ومن السنوات التي يؤدون فيها القرض ما كيناش عائلة من هذه العائلات اللي ما عيشاش في الدار وساكن معها القرض، يعني عايشة مع القرض دائما، معها سنوات يمكن تيصبح كأنه شبح.

فهذا الموضوع ديال القرض تيخصوا يتدار ليه واحد الصيغة جديدة اللي ما يبقاش نحلو أزمة السكن بالقروض، بل خصنا نحلوها وتكون محط سعادة للمواطن ماشي يكون القرض هو واحد الهاجس اللي كيهددوا وتيمكن يهدد الأسرة ديالو.

وفي الختام أشكر السيد الوزير على كل حال على جوابه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول مكلف بالإسكان والتعمير:

شكرا للسيد المستشار هي في الواقع الأفكار اللي طرحتم كلها أفكار متداخلة وأعتقد أنه دقيقة و55 ثانية غير كافية قطعا أن أتناول كل الجوانب ولهذا هذه مناسبة لأجدد لكم نداء الوزارة للجنتكم الموقرة التي تعنى بالتعمير والإسكان من أجل تنظيم يوم دراسي وأنا مستعد لأن أجالس السادة المستشارين أعضاء هذه اللجنة وكذلك باقي السادة المستشارين المهتمين بالقطاع من أجل أن نعمق النقاش في كل مكونات القطاع.

يستحيل في هذه المدة الزمنية الوجيزة أن أتعمق في جزئيات هذا القطاع المتشعب والذي يعني كثير من القطاعات بحال الل دكرتيو، القطاعات الل كنشوفها خصني نتذاكر عليها أمامكم، المالية، الفلاحة، الداخلية، يعني شيء متشعب. ولكن أستحضر وأستغل هذه الدقيقة الل أمامي باش أجيب على واحد جوج الأسئلة اللي كنعتبرها في هذه المنظومة أساسية.

فيما يتعلق بتعبئة العقار، تصريح السيد الوزير الاول أمام مجلسكم الموقر كان تصريح واضح وقال أمام الوثيرة ديال الانتاج الجديدة ديال 100 ألف أعطى مجموعة من أدوات يعني التدخل الجديدة ومن ضمنها وعلى رأسها تعبئة العقار العمومي وضمن النقطة المتعلقة بتعبئة العقار العمومي، تكلم عن عقارات الجموع والعقار التابع للدولة وعقار الأحباس. بقت الآن الآلية ديال التعبئة هذا موضوع يرجع للادارة ديالنا بتعاون مع الوزارات المعنية والتي يهمها الأمر. وهذا الورش أخبركم رسميا أنه فتح الان في الوزارة وبدأنا نشتغل عليه.

الموضوع الثاني اللي أود أن أتدخل فيه هو الموضوع ديال التعمير، أنا أشاطركم أن تعمير بلادنا هو تعمير شيء ما معقد ولا يناسب الوثيرة التنموية ديال بلادنا. كذلك أخبركم رسميا أننا فتحنا ورش من أجل إعادة توجيه دور الوكالات الحضرية، دور إدارة التعمير من تدبير المشاريع إلى تدبير المدينة من أجل التحفيز الحقيقي للاستثمار ماشي من أجل إيقاف الاستثمار.

وهذا الدور الجديد ديال هذه الوكالات وديال إدارات التعمير ما يمكن له يرتقي لهذا المستوى الجديد إلا بعد إعادة صياغة القوانين والمنظومة القانونية اللي كاينة اللي بها تشتغل هذه المؤسسات ولكن في انتظار إعادة النظر في المنظومة القانونية هناك اشياء كثيرة وهي هاذي الاقتراح ديالي ديال المجالسة ديالكم ويمكن ندخلو في التفاصيل ديالها، كاين أشياء كثيرة اللي يمكن نتناولها في الأشهر، في الأسابيع القليلة المقبلة وسوف تطلعون عليها وأنتم يعني مجموعة من السادة المستشارين يمارسون العمل الجماعي سوف تلاحظون في الاشهر والاسابيع القليلة المقبلة أنه إن شاء الله سوف نشرع في إعادة تحويل دور هذه الوكالات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم، بطبيعة الحال هناك التزام السيد الوزير للاجتماع مع اللجنة في الأسابيع المقبلة لإعطائها الجديد، وهذا التزام نسجله بارتياح.

ننتقل الآن إلى السؤال الموالي وهو موجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن المكلف بالتكوين المهني حول التكوين المهني بالعالم القروي والشبه قروي للمستشارين المحترمين السادة محمد جوهري، سعيد العروي، حميد المودن، محمد جبيل، صوالحي بوزكري، محمد المنتصر. الكلمة للمستشار المحترم السيد بوزكري.

المستشار السيد صوالحي بوزكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

هناك ملاحظة السيد كاتب الدولة؟

السيد سعيد أولباشا كاتب الدولة لدى وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن المكلف بالتكوين المهني:

السيد الرئيس إذا سمحتم هناك العديد من الأسئلة التي هي تقريبا متشابهة وتصب في نفس الاتجاه، فإن سمحتم وسمح مجلسكم الموقر بضمها جميعا والإجابة بتفصيل على مختلف الأسئلة.

السيد رئيس الجلسة:

المجلس لا يرى مانعا سيقع ضم الأسئلة الثلاثة في الموضوع. لكم الكلمة السيد صوالحي بوزكري

المستشار السيد صوالحي بوزكري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

السؤال الذي بادر الفريق ديالنا بطرحه ويتعلق بمحور التكوين المهني. التصريح الحكومي جاء بمشروع مهم وهو أن الحكومة تعتزم خلال الخمس سنوات المقبلة إنجاز أو الإقدام على تكوين 400 ألف شاب وشابة. هذا الهدف كنعتبروه هدف طموح وهدف جريء ويتفتح أمالا كبيرة، أمام فئات عريضة من الشباب والشابات علما منا ويقينا منا بأهمية التكوين المهني الذي يؤهل العنصر البشري وتأهيل العنصر البشري نعلم أن له ارتباط وثيق بالتنمية داخل المؤسسة وداخل المقاولة وأن له كذلك ارتباط وثيق بالمردودية والإنتاجية. إذن له ارتباط وثيق بالاستثمار. كما أن التكوين المهني بالنسبة للعنصر البشري هو بمثابة واحد العملة قابلة للتداول محليا ودوليا.

فمن أجل كل هذا وأهمية التكوين المهني والبرنامج الذي جاءت به الحكومة نريد أن نتقدم بعدة تساؤلات واستفسارات للسيد كاتب الدولة المكلف بالتكوين عن التصور الذي وضعته الحكومة ووضعه القطاع الذي يشرف عليه لإنجاز هذا المشروع المهم وهل هذا المشروع يتضمن كذلك التكوين الذي سيقدم عليه القطاع الخاص، بالإضافة إلى القطاع العام. يعني الاستراتيجية العامة على مستوى التنسيق وعلى مستوى الانجاز لتحقيق هذا المشروع العريض المهم الكبير وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة الآن لأصحاب السؤال الموالي حول الاستراتيجية المزمع تطبيقها في قطاع التكوين المهني، للمستشارين المحترمين السادة عقا الغازي، عبد الصمد عرشان ومحمد أبو السعود. الكلمة للمستشار المحترم السيد عقا غازي.

المستشار السيد عقا الغازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس،

تقريبا نفس التساؤل اللي طرح السيد طرح السيد بوزكري ولكن غادي نحاول نعمق الفكرة، وهو أن الأسر المغربية بعد ما سمعوا فعلا للتصريح الحكومي اللي أعطى 400 شاب وشابة على امتداد خمسة سنوات من تكوين 400 ألف. فهذا شيء جميل ولكن اللحكيجي للبال وهو سوق الشغل من بعد هذا التكوين، لأن الحكومات السابقة ربما حتى هم قاموا بمجهود ولكن كنشوفو أنه هناك خصاص وهناك أناس تخرجوا وما خدامينش.

اللي كنتمناو أن السيد الوزير المكلف بالتكوين المهني يفكر في واحد النتيجة اللي هي حيوية جدا بالنسبة إلي وهو أن كل مدينة عندها الخصوصية ديالها فيما يخص التكوين نكونو ناس اللي غادي يلقاو عمل في ذاك الجهة اللي تكونوا فيها واللي تختلف من الجهة لجهة ويفكر السيد الوزير في نفس الوقت لواحد القضية ديال التمويل لأن الحكومة هاذي ماشي من اختصاصاته ولكن الحكومة كلها عندها الهاجس الوحيد وهو أننا ننقص من البطالة ونلقاو الشغل لأبناء المغرب الحبيب.

لذا نفكرو في تمويل هاذ الناس اللي غادي يتخرجوا ما غاديش يطلب واحد التمويل كبير، أنه اللي تخرج مثلا électricien يلقى باش يشري الماطريال. اللي أعطاني هذه الفكرة وهو واحد البرنامج شفتو دارتو مؤسسة محمد الخامس في جهة دكالة، يعني بنات محلات للناس الحدادة les électriciens، les plombiers يعني القاو المحلات فاش يخدموا. بقى شراء الآليات باش يخدموا فخصنا نفكرو في هاذ الاتجاه حتى هو وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. السؤال الموالي في هذا الاتجاه، مقدم من طرف السادة المستشارين السيد محمد المنصوري، حسن أوتغليست، مولاي إدريس العلوي، بوشعيب الهلالي، صالح الحمزاوي.

الكلمة للسيد المستشار مولاي إدريس العلوي.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

باسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زملائي المستشارين المحترمين،

في الحقيقة التساؤلات اللي جاء بها الزميلين كيصبوا في نفس الاتجاه ولكن نزيدو نعمقو الموضوع أكثر. السؤال عن

التكوين المهني سؤال يجرنا إلى وضع وبسط إشكالية متعددة الجوانب ومرتبط بحياتنا اليومية وباقتصادنا فكم مرة نطلب خدمة حرفي أو مهني في قضاء مآربنا، فجودة التكوين هي جودة الخدمات والأعمال وغياب الجودة ومع الأسف الكل لنا تجربة في هذا الباب فكم منا ولج لميكانيكي أو كهربائي وخاب ظنه ولم تقض حاجته.

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

زملائي المستشارين المحترمين،

التكوين المهني في بلادنا ليس وليدا لهذه الفترة الزمنية التي نعيش فيها، بل هو تراث ومهارات وعبقريات عرفتها بلادنا خلال القرون الماضية ورصيد وإرث حضاري كبير يجب الحفاظ عليه ويجب تطويره وملاءمته للحاجيات المعاصرة. فالتكوين المهني مقياس من المقاييس والادوات التي تقاس بها الأمم من حيث التطور والتقدم العلمي والرقي الاقتصادي والمقولة التي تفيد كم مهني وكم حرفي وكم صانع لك أريك مكانتك.

الشباب السيد الوزير السيد الرئيس في حاجة إلى تكوين، تكوين مهني وتأهيل اقتصادي لخوض معركة الاقتصاد والإدماج الاجتماعي والشباب ينتظر من الحكومة تأطيره لتعلم حرفة تدمجه في النسيج الاقتصادي والاجتماعي. وكما قيل الحرفة إلى ما اغنات كتستر.

إننا مطالبون بمضاعفة الجهود وتوحيد الرؤية في هذا الباب بتوسيع المدارس وتوسيع اختصاصاتها وملاءمتها للواقع الاقتصادي للمقاولة وأسطر على المقاولة ولسوق الشغل، نحن لا حرفة ولا تكوين يفرز شبابا عاطل وهذا ما جاو به الزملاء. ومع الأسف نعيش هذا لأن الجودة ما كايناش. نعم لتكوين حرفي ومهني تصنع فيه الأوراش وتنتظم فيه العطاءات وتساهم في النسيج الاقتصادي الوطني.

إذن الورش ورش عمل ولا ورش ندوات ولا محاضرات. هذا لأخلص إلى السوال التالي الذي أضعه للسيد الوزير، ماهي الاستراتيجية الحكومية في ميدان التكوين المهني؟ وماذا ستعمل الحكومة للنهوض الشامل بهذا القطاع؟ وهل هناك تعاون محتمل بين الوزارة والجماعات والغرف المهنية؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الان الكلمة للسيد الوزير للجواب. هناك سؤال أخر؟ تفضل السيد المستشار المحترم..

السيد المستشار:

باسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم، السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشكل الاستثمار في الموارد البشرية عنصرا أساسيا للاستراتيجية الوطنية لتأهيل البلاد وإدماج جميع مكوناتها في صيرورة التقدم والبناء وهذا لن يتم إلا بإصلاح نظام التكوين المهني الذي يجب أن يتماشى مع توفير الظروف الضرورية لتأهيل الموارد البشرية عن طريق تنمية تكوين مهني ملائم مع حاجيات المقاولات من شأنه أن يساعد على إحداث مناصب للشغل ويسهل إدماج الحاصلين على الشهادات في الحياة العملية وكذا دعم تكوين يتلاءم وحاجيات العالم القروي دون نسيان ضرورة النهوض بالتكوين المهني الخاص وذلك عن طريق مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق به.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن التدابير المزمع اتخاذها للتحسين من جودة قطاع التكوين المهني، فما هي الإجراءات المتخذة للسهر على حسن تطبيق الاستراتيجية الهادفة للنهوض بقطاع التكوين المهني.

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم الان الكلمة للسيد كاتب الدولة وله أن ينتقل إلى المنصة إذا أراد ذلك ولكم 12 دقيقة السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن، المكلف بالتكوين المهني:

باسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى اله وصحبه أجمعين،

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء المحترمون،

أريد في البداية أن أتقدم بخالص الشكر للسادة المستشارين المحترمين ممثلي الفرق البرلمانية الذين تفضلوا بإلقاء سؤالهم حول قطاع التكوين المهني. فقطاع التكوين المهني هو قطاع حيوي، حيوي ومهم للتطور الاقتصادي والاجتماعي لكل بلد ما. فمع الأسف التصور الذهني لهذا النمط ومن التكوين الذي كان سائدا هو كان تصور سلبي لأنه كان الجميع كان يعتقد أن التكوين المهني هو عبارة عن تعليم لحرف يدوية لا تسمح لأي كان بالرقي داخل المجتمع.

لكن التصور الحديث لقطاع التكوين أصبح اليوم تصور آخر يعتبره تكوينا علميا يرتكز على أسس حديثة باستعمال كل الوسائل الجديدة للتكنولوجيا وخصوصا تكنولوجية الإعلام والتواصل. فاستراتيجيتنا تنطلق من هذا الاساس ولابد من ترشيد وعقلنة تدبير كل الموارد البشرية والمالية للقطاع لكي تصب كلها في اتجاه واحد. فاستراتيجيتنا تنطلق من هذا المنظور لتوسيع جهاز قطاع التكوين المهني حتى يتم ترشيد عقلنة تدبير هذه الموارد. فسنتوسع أفقيا وعموديا ونعمل مع جميع الفاعلين في الوزارات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من جماعات محلية من منظمات

المجتمع المدني. علما أن اليوم نتحدث جميعا عن شمولية وعولمة الاقتصاد العالمي وعن عولمة التشغيل فلا بد أن يأخذ هذا التصور بعين الاعتبار هذه المعطيات حتى نفتح آفاقا جديدة لتعاملنا مع شركائنا الخارجيين.

فبرنامج عمل الوزارة سينكب في هذا الاتجاه وإستراتجيتنا تنطلق من أربع ركائز أساسية. أولا خطب صاحب الجلالة الملك المعظم نصره الله، ثانيا الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ثالثا المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأخيرا ما جاء به تصريح السيد الوزير الأول أمام مجلسكم الموقر بإعطاء قطاع التكوين أولوية استراتيجية في برنامج العمل، حيث حدد الأهداف وهي تكوين 400 ألف شاب مغربي في أفق سنة 2007 يعني بعد 5 سنوات.

فانطلاقا من هذه المرتكزات، السيد الرئيس، السادة المستشارين المحترمين، استراتيجية التكوين المهني تتمحور حول:

- مواصلة تنمية وتأهيل هذا الجهاز.
- تطوير الأنماط الجديدة للتكوين التي تكرس المقاولة كفضاء للتكوين.
- إنعاش وتأهيل قطاع التكوين المهني الخاص لتحسين جودة خدماته.
- تنمية التكوين المهني لفائدة الفئات ذات الاحتياجات الخاصة
- تنمية التكوين المستمر لفائدة عمال المقاولات.

هذه هي المحاور الأساسية التي ترتكز عليها استراتيجيتنا وبرنامجنا لبلوغ هذه الأهداف. فبخصوص تنمية جهاز التكوين المهني فيهدف البرنامج إلى رفع الوثيرة، لا سيما في الميادين التي توفر أكبر فرص للتشغيل. ففي هذا الإطار عملت الحكومة على إبرام اتفاقيات مع المهنيين المختصين في هذا الميدان وهناك اتفاقيات إطار مع الكونفدرالية العامة للمقاولات بخصوص قطاع السياحة، قطاع النسيج والألبسة، قطاع تكنولوجية الاعلام والتواصل.

ففي قطاع السياحة فتعلمون أن المغرب حدد في أفق سنة 2010 استقبال 10 ملايين سائح، ففي إطار هذه الاتفاقيات الإطار سيعمل قطاع التكوين المهني على تكوين 72 ألف خريج للفترة ما بين 2002 و2010 منهم 18 ألف بالتدرج المهني. ويشمل هذا المخطط إحداث 9 مؤسسات جديدة وتوسيع 12 مؤسسة أخرى بطاقة استيعابية إجمالية تصل إلى 3720 مقعد و2630 سرير.

بخصوص قطاع النسيج والالبسة سيعمل البرنامج أيضا على إعادة تكوين 72 ألف خريج في أفق 2010 منهم 30 ألف بالتدرج المهني ولبلوغ هذه الأهداف ستتم إعادة هيكلة 13 مؤسسة للتكوين المهني.

أما بخصوص تقنيات الإعلام والتواصل فهناك قفزة وثورة عالمية في هذا الميدان، فالمغرب محتاج إلى تكوين كل سنة 5000 إطار عالي ومتوسط في هذا الميدان و10 ألف خريج جامعي وهذا في إطار اتفاقية الاطار التي أبرمتها الحكومة.

إذن في إطار هذه للسياسة التعاقدية التي سنعمل على تطويرها وتنميتها استجابة لمتطلبات سوق التشغيل ومتطلبات الحاجيات الاقتصادية لبلادنا سنعمل على توسيعها أيضا في ميادين أخرى. فسيتم إنجاز 5 مؤسسات للتكوين المهني في قطاعات متعددة كالهندسة الميكانيكية، صناعة البلاستيك، النقل، الصناعات الغذائية، إلخ..

لابد أيضا من تأهيل هذا القطاع بمراجعة أساليب ومناهج تلقين التكوين المهني، فسيتم اعتماد المقاربة باعتبار الكفاءات l'approche par compétences هو نظام تعليمي جديد سيتم العمل به في إطار برنامج عمل مع كندا على مدى 5 سنوات في المرحلة الأولى، على أن يتم تعميمه فهذه المقاربة ستجعل من قطاع التكوين أن يدخل مرحلة جديدة وهي مرحلة الجودة بأقل تكلفة وتعميمه على مختلف مؤسسات التكوين المهني. كما سيتم أيضا تقوية نظام التناوب المعمول به في بعض المؤسات .

المحور الثاني وهو التمرس المهني وكما تعلمون أنه منظم بمقتضى القانون 36.96، فيهدف البرنامج إلى تمكين 24ألف شاب من الاستفادة في أفق 2005 من التمرس المهني.!

أما بخصوص التكوين بالتدرج المهني والمنظم بالقانون 12.00. فهو موجه خاصة الى شباب العالم القروي وهو يهدف إلى تكوين 40 ألف شاب وشابة في أفق سنة 2005 وحوالي 50 ألف في أفق سنة 2007. في هذا الإطار عملت الدولة على إبرام العديد من الاتفاقيات مع وزارات مختلفة كوزارة الفلاحة، غرف الصناعة التقليدية، الصيد البحري، ميدان البناء الخ، فالأرقام طويلة وطويلة جدا لن اكتفي هنا بسردها أمامكم.

المحور الرابع وهو كما تفضل بعض السادة وهو دعم التكوين المهني في القطاع الخاص المنظم بمقتضى القانون رقم 00-13 وسنعمل في هذا الاطار على تدعيم نظام تاهيل شعب التكوين كما هو مسطر وإقرار نظام اعتماد مؤسسات التكوين المهني حتى يمكنها ان تسلم شواهد معترف بها من طرف الدولة.

وسيتم إقرار تحفيز جبائي لتشجيع الاستثمار في قطاع التكوين المهني وسنعمل في القريب العاجل إن شاء الله على القيام بيوم دراسي بخصوص هذا الموضوع ويتوخى من هذه الاجراءات ان يصل العدد الى 80 الف خريج سنة 2005و95 ألف سنة 2007.

أما بخصوص تنمية القطاع بالنسبة للفئات ذات الاحتياجات الخاصة فهناك اتفاقيتين بين الوزارة وبعض المؤسسات المعنية بالأمر. هناك اتفاق بين الوزارة ومؤسسة محمد السادس لاعادة إدماج السجناء ووزارة العدل حتى تتم استفادة ما يفوق من 850 سجين من التكوين والادماج في وسط المجتمع وهناك أيضا اتفاقية أخرى مع المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين لبلورة برنامج عمل يتضمن تكوين المكفوفين في التدليك الطبي وسيتم إحداث مؤسسة بهذا الشأن.

أما بخصوص المحور الأخير، في مداخلتنا بخصوص تنمية وتأهيل قطاع التكوين المهني هناك التكوين أثناء العمل، فقد قامت السلطات العمومية منذ سنة 97 بتشاور مع الفرقاء الاجتماعيين بوضع آليتين متكاملتين لتشجيع المقاولات على إدماج التكوين أثناء العمل كعنصر استراتيجي في مخططها، وهناك آليتين، الآلية الأولى هي إحداث مجموعات ما بين المهن لدعم الاستشارة والالية الثانية هي تحديث نظام العقود الخاصة للتكوين. وهذا ما يسمح لهذه المجموعات من الاستفادة من مساعدات مالية من أجل إعداد وإنجاز برامج تكوينية لفائدة مستخدميها وهذا جعل من خلق دينامية في سوق التكوين أثناء العمل، مما مكن حوالي 15% من العمال المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالاستفادة من هذا العمل.

وسنعمل قريبا على تطويرها هاتين الاليتين حتى نصل إن شاء الله إلى 30% من العمال المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في أفق سنة 2007 وهذا أيضا تم بالتشاور مع الفرقاء الاجتماعيين في اطار اتفاق 19 محرم 1421 لإعداد الصيغة النهائية لمشروع قانون بشأن إحداث وتنظيم التكوين أثناء العمل. ويرتقب خلال هذه السنة أن يتم عرض مشروع هذا القانون على انظار مجلسكم الموقر قصد المصادقة عليه.

تلكم أيها السادة المستشارون المحترمون هي بعض رؤوس الاقلام وخطوط عريضة لبرنامج عمل مع الاسف لا يسمح لنا الوقت هنا بالتعمق في كل التفاصيل، فاستراتيجينا هي استراتيجية تنصب في اتجاه تشارك تعاقدي بين الوزارة وجميع الفاعلين الاقتصاديين سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص و مع جميع الجماعات المحلية. وقد باشرنا عمليات في هذا الاتجاه فمؤخرا كان هناك لنا لقاء مع ممثلي بعض الجماعات المحلية خصوصا في اقليم خنيفرة ونحن بصدد التهييء في إطار هذا العمل التشاركي على تشجييع تأسيس مراكز للتكوين المهني. هناك أيضا زاكورة، هناك أيضا مدن أخرى وفي إطار التوسع وتوسيع هذا الجهاز بادرنا أيضا إلى خلق لجن ثنائية مع كل من وزارة الصحة العمومية للتفكير جميعا لتسيير متكامل لمراكز التكوين في قطاع الصحة ونحن أيضا بصدد نفس الشيء مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي للإستفادة من المؤسسات التابعة لوزارة التربية الوطنية وسنعمل أيضا جاهدين مع وزارات أخرى ومع منظمات المجتمع المدني ومع جميع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين. وشكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد كاتب الدولة، هل هناك من تعقيب؟ السيد المستشار المحترم السيد جوهري، لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد محمد جوهري:

شكرا السيد الرئيس، طبعا نحن نشعر بأهمية القطاع و بشساعته وارتباطه ارتباطا عضويا مباشرا بكل الميادين التي نتوخى منها استثمار الانسان ولذلك لا يمكن أنا حددت سؤالي محدد في التدرج المهني، فهناك التكوين المهني والتمرس المهني والتدرج المهني وركزت في سؤالي حول التدرج المهني، حيث أنا أقصد الخطوات العملية التنفيذية العاجلة التي ستقومون بها في العالم القروي.

أتصور أنه لما نكون الشباب ديالنا، بعدما يقراو لأن العلم وحده والتعلم وحده وبطبيعة الحال تعلم المهنة باش الإنسان يعيش أيضا وباش يبقاو الناس في محلاتهم، باش ما يهاجروش. لما يتعلم الحدادة والنجارة وكيفية التعامل مع الحياة بالعلم وباستعمال العلم غادي نضمنو استقرار الناس في الاماكن ديالهم ويكتفيو بذاتهم وروحهم بروحهم.

السيد الوزير، أكدتم كثيرا على كلمة الاستراتيجية، فالحكومة قالت هذا قطاع استراتيجي، لما كنقولو الاستراتيجية بمعنى هناك تكتيك للعمل التكتيك يختلف ولكن الاستراتيجية تبقى واحدة. فإذا ما نجحتش الاستراتيجية معناه أنه احنا فاشلين ولذلك لما نضع الاستراتيجية معناه كنوضعو هدف يجب أن نصل إليه.

تحدثتم على التعاون والتعاقد مع بعض الجماعات اللي عندها الإمكانيات المادية للتمويل وغيره ولكن الجماعات الفقيرة، أتحدث عن جماعاتنا بورزازات، في زاكورة، في الجهات الجنوبية الفقيرة الضعيفة. أتصور أنه في كل مركز من الجماعات القروية يكون واحد المركز ديال التدرج المهني وديال التكوين المهني وغادي يلقى هاذ الشيء واحد النجاح باهر.

فكل المهارات اللي كيعيش بها الإنسان الآن على الأقل أنا كنتكلم على البادية، كل المهارات اللي كيعيش بها غير كيكتسبها صدفة لا اللي كيبني ولا اللي كيسقف ولا اللي كيعمل مثلا النحث ديال الخشب ولا غيره ولا غيره. هذه وسائل ضرورية للحياة، لما غادي نضيفو لها العلم الحديث فغادي نوصلو إلى نتائج باهرة والعقل المغربي والانسان المغربي يعني مستعد للتقبل وللتعاون. شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، السيد الوزير لكم الكلمة.. السيد المستشار السيد العلوي.

المستشار السيد إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس، في الحقيقة استمعنا للعرض المهم الذي بسطه السيد الوزير، كيف قلت في السؤال ديالي المسألة مسألة ورش وعمل. أنا ما مقتنعش بزاف بما قاله السيد الوزير، لأن هو مطالب باش يخرج لعمق المشكل واحنا كنطالبوه يخرج لعمق المشكل لأنه في سوق الشغل واحنا كنمارسو هاذ الشيء. شكون اللي عنده un maçon qualifié اللي عندو un diplôme! ما كاينش. maçons les كل واحد كيشوف الاخر وخلاص كيكون un maçon . ووزارة التكوين المهني مطالبة، شحال عندنا من بناي؟ شكون اللي غادي يضمن لكم بأن هذا الحائط هو هذاك باللي هذاك إلى أعوج إلخ.. وزارة التكوين المهني تخرج إلى عين المكان وتمارس شكون اللي يعطينا un métreur.

كل واحد كيعمل ولكن ما كاينشي المهنة ديال ميترور وزارة التكوين المهني مطالبة باش تخلق هاذ الاختصاص وتصاوبوا وتقننه ونعرفو المهنة ديال ميترور.

vendeuse كل واحد يمكن يبيع السلعة، هادو راهم حرف، هاذ الشي راه مهارات، راه ماشي كل واحد غادي يمارس كل حاجة. وزارة التكوين المهني مطالبة بهذه الامور هذه باش تدقق لنا هاذ الحرف. كنمشيو لدولة أروبية. حنا ما غاديش نقيسو راسنا بالدول الأوروبية. ما يمكنش تمارس أي مهنة مهنة. ماشي هاذي كنعرفها. واش قريتي عليها؟

ولهذا السيد الوزير العرض ديالو بقدر ما هو مهم وفيه إحصائيات وفيه استراتيجية واقعية وكينبثق من البرنامج الحكومي، أنا كنطالب باش أطر الوزارة ديالو والمديرين ديالو والأعوان ديالو يخرجوا إلى عمق المشكل ويشوفوا المهن. حنا خصنا 150 مهنة، المغاربة كيتعاطاو لها بلا شهادة بلا جوج. كل واحد اللي عجبوا شي حاجة كتلقى كراج كتلقى فيه طولوري، منين جاك وكيف؟ أسيدي.. نحل السيارة واحد يقول لك أنا mécanicien وإذا ضاعت.

وإذا ما عرفش يردها وإلخ. إذن راه الضمانة الأساسية هي الجودة والسيد الوزير مطالب بهذا العمل لأنه عمل كنعرفو بأنه فيه كفاءة عالية وعندو خبرة ميدانية ومطالب بهذا العمل اللي في الحقيقة غادي ينفع وطننا وينفع شبابنا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، هناك السيد رئيس الفريق المحترم تفضل.

المستشار السيد عقا الغازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيد الوزير، هذا البرنامج كله طموح وحنا معك ولكن حنا الأولين اللي غادي نحاسبوك. الفرق الحركية راه حنا غادي نتعاونو معك ملي غادي نشوفوك شاد الطريق، لأنه أنت طبيب وهذا التكوين المهني راه مريض كيخصك تداويه كما قال السيد العلوي وهو الخروج من المكتب وأنا كنعرف فيك هاذ الغيرة. وحنا معك للتكوين اللي غادي يعطي الثمار ديالو، ماشي تكوين من أجل التكوين.

كما قال السيد العلوي حنا كنشوفو الآن أوروبا. مثلا حنا la qualité ما عندناش، الملابس اللي كيتصنعو هنا في المغرب في الخارج marque ديال Maroc بعد مني هذا ماشي la qualité، علاش ياك السيد الوزير.

لهذا التكوين يعني خصو يكون تكوين عندو la qualité ويرجع بالفضل على مولاه والهجرة من القرى إلى المدن غادي تحد إذا حنا بدينا كنديرو تكوين اللي غادي يعطي الإنتاج ديالو. لأنه القرى والمدن دابا باغيين واحد العدد ديال الاختصاصيين وما كاينينش يخصهم يمشيو للمدن باش يجيبوهم. خاصين هاذ الناس.

وغادي نبقى في التمويل لا بد ما خصكم تفكروا في واحد الطريقة من الطرق، تمويل الشباب اللي كما نعرف هاذوك les crédits اللي كانوا تعطاو لهاذوك الأطر الشابة ولكن مع الأسف كاين اللي أفلس ولكن هذا شيء آخر. ثم قبل ما تفكروا السيد الوزير في البرنامج والمناهج والإصلاح، لا بد ما تفكروا حتى في هاذ العمال اللي في هاذ القطاع في الحقوق ديالهم، في إصلاح الحالة ديالهم. تشوفوا هاذ القطاع حتى هو، هاذوك الناس إلى بغينا باش تنجح العملية خصنا نبداو بعدا بالحالة ديال اللي تيشتغلوا في هذا الميدان، باش يعطيو النتيجة المرضية إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الآن ننتقل إلى السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية والتضامن، المكلف بالتكوين المهني:

شكرا السادة المستشارين المحترمين. في الحقيقة، ما بغيتش ندخل في التفاصيل لأنه ميدان تقني وكما جاء على لسان الأستاذ جوهري المحترم، بخصوص التدرج المهني في العالم القروي. هناك اتفاقية بين الوزارة المعنية ووزارة الفلاحة لتكوين 60 ألف في أفق سنة 2005 فإلى بغيتو نعطيكم التفاصيل هاهي عندي.

ففي إطار مواصلة هذه الاتفاقية برسم هذه السنة 2003، سيتم تكوين 10 آلاف متدرج. في ميدان الصيد البحري سيتم تكوين حوالي 880 متدرب في تسع تخصصات في إطار برنامج ميدا مع الاتحاد الأوروبي. وفي إطار هذه الاتفاقية ديال الصيد البحري هناك أيضا اتفاقية مع جهة العيون بوجدور، الساقية الحمراء والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والمكتب الوطني، فيهدف إلى تكوين وادماج 6000 شاب، التكوين مع خلق مقاولة ستساهم الدولة فيها ب38 ألف درهم لكل مشروع. الكلفة الإجمالية للمشروع هي 60 ألف- 80 ألف درهم، ستساهم الدولة بالنسبة لهؤلاء الشباب المقاولين بأكثر من النصف.

وأيضا شباب العالم القروي يستفيد أيضا من الداخليات المتواجدة في مراكز التكوين في المدار الحضري. هناك اتفاقيات أخرى مع دور الطالب لإيواء هؤلاء الشباب الوافدين من العالم القروي وفي هذه السنة هذه 2002 هناك 1130 متدرب.

هناك أيضا الوحدات المتنقلة في العالم القروي وفي سنة 2002 استفاد من العملية 82 جماعة و1806 من العاملين وهناك أيضا فوق هذه السنة سيستفيد ما يناهز 2310 من الشباب سيتلقون تكوينا في إطار الشراكة مع مؤسسة محمد الخامس. بطبيعة الحال التكوين لابد أن يساير متطلبات وحاجيات السوق لأن التكوين الذي كان من قبل هو تكوين حسب العرض أما اليوم فالتكوين هو حسب الطلب حتى لا نكون جحافل من العاطلين أيضا.

فهذه هي الاستراتيجية، هناك تشارك، تعاقد مع جميع الفاعلين حتى يتم التكوين حسب المتطلبات وحتى أيضا كما قلت أن هناك العولمة في الطريق، فعولمة الاقتصاد وعولمة الشغل تحتم علينا اليوم أن نكون في مستوى تكوين جيد أن نكون شباب جيد، يمكن أن يعمل أيضا في السوق الخارجي، وهذا ما نسعى إليه. علما أن قطاع التكوين المهني له ارتباطات وثيقة مع العديد من المؤسسات الدولية، فهناك اتفاقيات تعاون مع العديد من الدول مثل كندا، مثل الاتحاد الاروبي في إطار برنامج ميدا 1 وميدا 2. مع ألمانيا، مع فرنسا، مع بلجيكا حتى يتم التكوين وفق هذه الشروط وهذه المعايير الدولية. فسنعمل جاهدين إن شاء الله وبإذن الله على السير في هذا الاتجاه حتى يكون هذا التكوين وفق تصور جديد على أنه تعليم تكنولوجي وليس تكوين حرفي بسيط، تكوين تكنولوجي ذي توجه مهني. فهذا ما سنسعى إليه وهو توسيع هذا الجهاز حتى يساير متطلبات العصر.

وسنعمل أيضا على دعم التكوين المستمر لأن التكوين في فترة معينة قد يصبح متجاوزا بعد 4 أو 5 سنوات. فلهذا لابد من إعطاء الأهمية كل الأهمية القصوى للتكوين المستمر حتى نجعل من هؤلاء العمال وهؤلاء الشباب أن يساير وا هذه المتطلبات لأنهم قد يصبحون يوما ما عرضة للبطالة لأنه تكوينهم أصبح متجاوز. فاستراتيجيتنا تهدف إلى التوسع عموديا وأفقيا في هذه الاتجاهات حتى نعطي للتكوين تصورا آخر يساير تطورات العصر وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد كاتب الدولة المحترم. أريد أن أحيط المجلس علما أن هناك اقتراح إذا صادق عليه المجلس وهو طلب السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة يلتمس النظر في إمكانية الإجابة عن السؤال الموجه إليه بعد الاسئلة الآنية مباشرة. فإذا لم يكن هناك.. إذن شكرا للسادة المستشارين. الكلمة للسيد المستشار المحترم الذين تقدموا بسؤال حول الشبكة الجديدة للأجور في الوظيفة العمومية للمستشارين المحترمين السادة رحو الهيلع، حميد كوسكوس، محمد قرو، محمد العربي بوراس، عبد الغاني مكاوي، محمد بن لامين، وحسن واهروش.

الكلمة للسيد المستشار المحترم السيد محمد قرو.

المستشار السيد محمد قرو:

شكرا السيد الرئيس.

باسم الله الرحمان الرحيم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

سؤالنا يتعلق بالشبكة الجديدة للأجور في الوظيفة العمومية. فقد عملت الحكومة السابقة في اتجاه إعداد شبكة جديدة للأجور في الوظيفة العمومية وذلك استجابة لضرورة أصبحت ملحة ألا وهي ضرورة إعادة النظر في توزيع الاجور في اتجاه رفعها مع مراجعة الأجور العليا. فقد بقيت أجور الموظفين جامدة عموما مع بعض الاستثناءات التي خلقت تمييزا في قطاع الوظيفة العمومية، كما أن قيمة النقطة الاستدلالية لم يطرأ عليها أي تغيير منذ سنوات عديدة.

ومن نتائج هذا الجمود أن الترقيات في الرتبة لم يعد لها تأثير يذكر على تحسين الوضعية المادية للموظفين ولم يعد لها أي دور تحفيزي، بحيث لا تؤدى سوى إلى زيادة لا تفوق 70 أو 100 درهم على الأكثر.

وهناك إشكالية أخرى السيد الوزير التي لم نشر إليها في سؤالنا الكتابي وأستسمحكم وهي فوارق بين أجور الموظفين في نفس السلم بين القطاعات الوزارية. وهناك قطاعات وزارية تؤدي لموظفيها علاوات يعني تعويضات، يعني في بعض الأحيان تضاعف أجور الموظفين.

ولهذا السيد الوزير يعني هذا يعتبر حيف اتجاه موظفي القطاعات الوزارية الأكثر منهم، لأن بعض الوزارات فقط هي التي تتمتع بهذا الامتياز وهناك موظف القطاع العمومي وليس هناك موظف الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية بل كل

الموظفين يؤدون واجبهم ولابد أن تكون هناك مساواة بين الموظفين في نفس السلالم وبين القطاعات الوزارية.

لذا السيد الوزير نسائلكم عن مصير مشروع الشبكة الجديدة للأجور؟ وكيف ستتعامل الحكومة الجديدة مع هذا الموضوع؟ وما هي العناصر الأساسية في هذا المشروع؟ وهل هناك تحديد زمني للتنفيذ؟ كما نسائلكم هل تفكر الحكومة في مراجعة قيمة النقطة الاستدلالية في اتجاه الرفع من قيمتها ليكون لها تأثير ملموس على أجور الموظفين وعلى الترقيات في الرتبة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد نجيب الزروالي الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

أود أن أتقدم بالشكر للسادة المستشارين ولزملائي السيدة والسادة الوزراء الذين سمحوا لي بأن أجيب مسبقا على هذا السؤال، كما أشكر السادة المستشارين عن هذا السؤال المهم.

كما تعلمون فإن الأجرة تتكون من الراتب ومن التعويضات وإذا كان الراتب يضع التوازن بين كل فئات الموظفين في القطاع العمومي، فمع الأسف وقع في السابق تعامل مع التعويضات من خلال الأنظمة الأساسية التي ركزت كلها على تغيير التعويضات.إذن وقع التعامل مع التعويضات بشكل أنه أدخل اختلالات عميقة على مستوى تكوينات الاجرة بصفة عامة، بحيث أصبحت اليوم خاصة في بعض الاجور العليا أن التعويضات أصبحت كتشكل 70٪ من التكوين ديال الاجرة ككل وأصبح الراتب 30٪.

وهذا بالطبع التعامل مع التعويضات هو اللي جعل أنه كاين جمود في الارقام الاستدلالية اللي بقى من عام 1973 هو نفس القيمة ديال الرقم الاستدلالي هو يعني يمكن لنا نقول أنه مصطنع لأنه إذا وقع جمود في الرقم الاستدلالي ولكن في الحقيقة هذا الجمود للرقم الاستدلالي يمكن القول أنه مصطنع لأنه إذا وقع جمود في الرقم الاستدلالي وقع تغيير على مستوى التعويضات، بحيث يمكن لي نقول لك أن بعض الفئات من الموظفين أن تغيير الرتبة كيمكن في التعويضات تقريبا 1000 درهم زيادة بينما في الرقم الاستدلالي 50 درهم. فيعني في الحقيقة خصنا نظرو للراتب ككل.

على أي أن هذه الاشكالية ديال الاختلالات هي اللي جعلت أن اليوم كاين تباين كبير ما بين الموظفين سواء أفقيا أو عموديا حسب القطاعات الوزارية كما جاء في التدخل. فكانت أسندت للجنة عمل مراجعة هاذ شبكة الأجور وقدمت تقرير في هذا المجال اللي جاو فيه واحد العدد ديال السيناريوهات اللي كلها تقريبا كتوجه كذلك فيما تقدمت به هذه الوزارة من اقتراحات في هذا المجال.

ولكن أساسا هاذ لجنة العمل تصنفت إلى جوج ديال التدابير، الجزء الأول هو يعني التعامل باستعجال مع بعض الرواتب الحالية لإصلاح هذه الاختلالات و اللي يمكن لها بالطبع أنها تعيد التوازن بلا ما تكون مراجعة تامة لشبكة الأجور.

الجزء الثاني وهو إعادة النظر بصفة راديكالية في هيكلة الوظيفة العمومية ككل. وإذن في شبكة الاجور في الهيكلة و اللي بالطبع هي تماما مختلفة عن مقومات الأجرة الجاري بها العمل.

وفي هذا الصدد اقترحت أنه يكون قانون إطار اللي غادي يؤطر العمل الحكومي في تعامله مع الأجرة. وأحيل هذا التقرير ديال لجنة العمل على السيد الوزير الاول واللي كون لجنة تقنية مكونة من ممثلين عن وزارات تحديث القطاعات العامة و وزارة المالية والخوصصة، اللي تقدمت باقتراحات في هذا الصدد واللي أحيلت مرة جديدة يعني بالطبع على السيد الوزير الاول مع صياغة لهذا القانون الإطار طبقا لتوصيات لجنة العمل.

هاذ القانون الإطار أحيل على المجلس الأعلى للوظيفة العمومية من خلال لجنة مراجعة الاجور ديال المجلس الأعلى للوظيفة العمومية و اللي عملت من شهر شتنبر إلى اليوم، بحيث اليوم ترأست الجلسة ديال المجلس الاعلى للوظيفة العمومية اللي هو الآن كيبث في هذا القانون الاطار وفي كل الملاحظات اللي جاءت من كل القطاعات الوزارية اللي باش يوقع الصياغة التامة ديال هذا القانون الإطار و اللي بالطبع هذه الساعات غادي يجعل أنه على مدى متوسط أنه غادي تتم مراجعة تامة لتكوينات الأجرة على مستوى الوظيفة العمومية بهدف وضع أو إرجاع التوازن بين كل فئات الموظفين، سواء أفقيا أو عموديا. وهذا هو التوجه الان اللي حنا ماشيين فيه.

شكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد قرو:

شكرا السيد الوزير على إجابته حقيقية واضحة ولكن أريد أن أوضح يعني هناك مسألة أخرى وهو أولا هناك تعويضات التي تدخل في الأجور وهناك تعويضات لا تدخل في الأجور. والموظف يتعامل مع الصافي الشهري أو الصافي السنوي إلى بغينا. حنا بغينا هاذ الصافي الشهري والصافي السنوي يكون بحال بحال عند الموظفين لأن هاذ هيكلة الأجور إذا اعتنيتم في هيكلة الاجور راه هذاك التعويضات اللي ما كتدخلش في الأجور ما غاديش

يعني بصفة عامة. وحقيقية الأجور العليا هناك يعني تحديد الاجور، يعني ماهي الاجور العليا؟ يعني هناك في التصريح الحكومي لا السابق لا الحالي يعني مراجعة الاجور العليا ولكن ما هي الاجور العليا؟ يعني الأجور العليا عندنا في المغرب هي قليلة مراعاة مع المستوى المعيشي. ولكن هناك واحد الفارق كبير بين الاجور العليا الموجودة في المغرب والاجور المتوسطة إلى بغينا نقولو متوسطة.

ولهذا السيد الوزير أريد أن أركز على هاد النوعين من التعويضات ونتمنى لكم التوفيق في عملكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

بطبيعة الحال السؤال مهم. السيد الوزير هل هناك من توضيح؟

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس، بالطبع عندما أقول إعادة النظر في هيكلة الاجرة، أنا كنتكلم على أنه قلت لك في الاول ان الاختلال اللي وقع أنه وقع تعامل مع التعويضات على حساب الأجرة فإذن اليوم لما كنقول لك مراجعة هيكلة الاجرة هي إدماج بالطبع ما يجب إدماجه وما تبقاش هاذيك التعويضات اللي هي في بعض المرات كتكون تعويضات جزافية أو تعويضات كما قلت علاوات أو كذا، يعني يكون الوضوح والشفافية في تكوينات الاجرة ويكون إعادة التوازن بين فئات الموظفين في القطاع العمومي وهذا هو الهدف اللي ماشيين أنه ما يمكنش نقبلو اليوم أنه يكون هذا التباين بين الموظفين وهم كلهم كيف قلت موظف قطاع عمومي يعني نكون هنا أوهنا بحال بحال.

شكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير ننتقل إلى بقية الاسئلة المبرمجة في جدول أعمال هاته الجلسة وإلى الاسئلة الموجهة إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية، أول سؤال موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية حول موت أشجار الزيتون في العديد من المناطق ببلادنا للمستشارين المحترمين السادة عبد القادر نور الزين والسيد أحمد المالكي والسيد المستشار أحمد بنا، محمد الشافعي، محمد عذاب الزغاري. الكلمة للمستشار السيد عبد القادر نور الزين.

المستشار السيد عبد القادر نور الزين:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

لقد عرفت العديد من المناطق الفلاحية ببلادنا موت أشجار الزيتون، الشيء الذي أثر سلبا على مردوديته وبالتالي على مستوى عيشه. فإذا سلمنا بظاهرة الجفاف بنسبة الاشجار الصغيرة فان الموت أصابت أشجارا يفوق عمرها مئة سنة قاومت سنوات الجفاف أكثر مما تعرفه بلادنا في السنين الأخيرة وهناك حالات حتى في المناطق السقوية.

وقد لجأ العديد اقتلاعها وبيعها لخشب الحريق بأثمان بخسة، فهل قامت وزارتكم بدراسة لمعرفة أسباب هذا الموت المفاجيء للأشجار؟ وهل هو من جراء الجفاف أم مرض ما؟ وما هي الاجراءات التي قامت بها وزارتكم أو التي تنوي القيام بها لمساعدة المتضررين؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الفلاحة.

السيد امحند العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار،

السادة المستشارين، فبطبيعة الحال هناك شجرة الزيتون مثل عدد من الأشجار المثمرة يمكن أن تعاني من عدة أمراض. كل الناس اللي في الميدان تيعرفوها السكوليط، عين الطاووس، الدودة، السوسة الزيتونية الخ.. لكن الظاهرة اللي حقيقة ربما يتحدث عنها السيد المستشار هي التي ظهرت مؤخرا في جهة تانسيفت، جهة سوس. وهمت 6000 هكتار تقريبا المساحات المصابة في تانسيفت و 5000 في الحوز و1000 في سوس ماسة.

هذا المرض اللي معروف عند العامة بالسكوليط هو سببه حشرة فعلا منتشرة ولكن تهم الأشجار التي فقدت مناعتها والسبب الأساسي هو قلة الموارد المائية التي تجعل هاته الشجرة بطبيعة الحال كتقاس أكثر من غيرها.

لما ظهرت هذه الآفات في هذه المناطق بطبيعة الحال تقوم وزارة الفلاحة باتخاذ التدابير مع الفلاحين والمزارعين أولا لاحتواء هذه المناطق حتى لا يكون انتشار هذه الآفات ثم تقوم كذلك بدور التوعية والترشيد لأولا التبليغ إلى الفلاحين أو المزارعين، ما هي الكيفية و السبل الأنجع لمحاربة هذه الآفات. وقامت فعلا في هذا الاطار بإذاعة عدة بلاغات لإرشاد الفلاحين لتمكينهم من هذه السبل و الطرق.

كذلك نشر إنذارات للفلاحة الذين ربما لا يكون واعيين بهذا المرض للتدخل الاستعجالي تم لحلقات تدريبية وتكوينية لمعرفة كيف التطرق إلى معالجة هذه الآفات وأيضا بإعطاء مجانا بعض الكميات من المبيدات لبعض الفلاحين أو المزارعين الذين ليس لهم القدرة لأقتناء هذه الأدوية. وإضافة إلى هذا بطبيعة الحال يتم تزويد الفلاحين

ببعض الشتائل ومجانا الأغراس لأشجار الزيتون لتعويض ما تم إتلافه.

كيف ما كان الحال هناك هذا مخطط دائم ليس شيء يعني تيجي فجأة كاين عمليات تحسيسية كما قلت وعمليات علاجية مضبوطة ظرفية ولكن كاين كذلك في الميزانية وزارة الفلاحة وهذا كان في سنة 2002 و2003 لغلاف مالي لهذه الأمور. اللي بغيت نثير لو الانتباه هو أن قضية الزيتون بالخصوص في بلادنا فهناك أولوية وعبر عنها السيد الوزير الاول في تصريحه وكذلك هناك إشارات قوية في خطابات جلالة الملك أن نحن مقبلين على برنامج وطني لإعطاء الأولوية لشجر الزيتون لأنه لابد أن نعترف أن بلادنا في السنوات الاخيرة بدأ تتقلص درجاته في ميدان الزيتون عندما كان من الاوائل في الانتاج والتصدير، صار الآن يتقهقر ولهذا هناك برنامج وطني وعناية مع التشاور بطبيعة الحال مع الفلاحين ومع المنظمات المهنية للفلاحة.

وهناك مرصد لجميع هذه الامراض سواء هذا السكوليط أو أمراض أخرى حينما تظهر في منطقة من المناطق تقوم الوزارة ومصالح الوزارة بتدخل ولكن نكونو واعيين بأن التدخل لا يعني أنه في غياب عن المزارعين والفلاحين، فالتدخل يكون أولا إرشادي وإنذاري، أما العمل الأساسي يبقى على الفلاحين، ماعدا كما قلت في بعض الحالات اللي الفلاح ما كتكونش في الإمكانيات ديالو أنه يقتني المبيدات والأدوية اللي تيحتاجها.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب للمستشار المحترم السيد أحمد بنا.

المستشار السيد أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، أولا السيد الوزير أنتم لستم بمسئولين على ما أصاب هذا النبات من أمراض وتلف. فحكومة التناوب هي التي تتحمل المسؤولية الكاملة لأنه السيد الوزير خصكم تعرفوا بأنه الرد ديالكم مع كامل الأسف لم يكن مقنعا. فأنتم تتحدثون على أمراض تهم منطقة الحوز أو جهة تانسيفت الحوز وسوس ما جاش في الرد ديالكم السيد الوزير على أنه حتى جهة تادلة أزيلال حتى هي تتعاني من نفس المرض.

السيد الوزير، ما يمكنش أننا نقارنو هذا المرض بالجفاف مع العلم أن المناطق السقوية فيها نفس المرض، لا في الحوز يعني في المنطقة اللي كتهم مستيوة كلها فهي مناطق مسقية ومناطق أخرى بحال تادلة وأزيلال فما كتعرفش واحد النقص كثير ديال الماء مع العلم أنه الأشجار كتموت، لا الشجرة اللي هي باقا شابة، اللي هي باقا يالاه تغرست ولا الشجرة اللي هي عرفات سنين، اللي جلست عندها ما يفوق 50 سنة و100 سنة.

إذن هذا مرض أشنو هي السباب؟ ربما يمكن نرجعوها للمشاتل اللي هي غير مقننة. أولا البحث الزراعي ما عملش شي مجهود يذكر من أجل البحث على انواع مقاومة لا للامراض ولا للجفاف.

كذلك هاد المصلحة ديال وقاية النباتات أشنو هو الدور ديالها السيد الوزير؟ كنعرفو المراكز ديال الإرشاد الفلاحي ما عندهاش أدنى وسيلة للمراقبة، حتى السيارة، حتى الوقود الى كانت هناك سيارة، التقنيين والمهندسين جالسين في المكاتب ديالهم كيشوفوا في الامراض وما لقاو لها لا حول ولا قوة.

السيد الوزير، الله يجازيك بخير كيخصك، حنا عندنا ثقة فيك أولا لأنك ابن العالم القروي، والسياسة ديالك تتماشى مع السياسة ديال الهيئة اللي ننتمي إليها. وحنا كلنا في إطار واحد كنعملو، شاءت الظروف أنكم تكونوا في هذه الحكومة أو تشاركوا في هذه الحكومة ولكن لنا اليقين على أنكم يمكن لكم تديروا شي حاجة ولكن ما شي بهذه الاجوبة السيد الوزير، لأنه هذه أجوبة غير مقنعة واسمحوا لي لأنه الآن راه كيقولوا واحد المثلة ما تيبكي لك غير شفرك وما تيحك لك غير ظفرك.

الآن في جهة مراكش-تانسيفت- الحوز خصصت الجهة 200 مليون سنتم، واش 200 مليون سنتم السيد الوزير كافية أنها تلقى حل لهذا المرض الي كتعاني منه شجرة الزيتون اللي كتعد غير في هذه الجهة هذه لوحدها فوق 200 ألف شجرة أي ما يناهز ما بين 30 و40 ألف هكتار وأنتم تقولون لنا السيد الوزير 6000 هكتار.

إلى الجهة ديال مراكش كتساهم ب 200 مليون كيخص وزارة الفلاحة تتدخل لأنه هذا راه أكثر من جنون البقر هذا المرض هذا خصكم تاخذوه بعين الاعتبار وتعطيوه الأولويات وراه القطاع الفلاحي راه ما خصوش يتسنى، القطاع الفلاحي كيخصو تتخذ فيه قرارات حازمة وهذا هو الدور السياسي، هذا هو دور الوزير السياسي، هذا هو الفرق بين التقنوقراط والسياسي لهذا نحملك المسؤولية السياسية السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم نظرا لأهمية التدخل الرئاسة تسامحت معكم في الوقت، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الفريق المحترم، لا أريد أن العب على الأرقام. عندما تحدثت على الأرقام، المساحات التي بانت فيها هذه الآفات رغم أن السؤال يتحدث عن مرض ولم يقل

أي مرض وأنا فكرت أن المرض يعني الجديد المزمن هو السكوليط لما قلت أنه هناك عدة أمراض وهذا طبيعي في أي قطيع من الحيوان أو في ضيعة من الأشجار مثمرة كانت أو غير مثمرة فلا بد أن تكون هناك أمراض.

فأعطيت يعني أرقام على سبيل المثال وهذا لا يعني أنه ليست هناك حالات في أماكن أخرى وهذا كذلك لا يجب أن نهول، ليس هناك آفات الآن يعني تقضي على الزيتون على الفيرجي ديال الزيتون ديال المغرب أنه راه ميت، أبدا.

كل ما هناك أنه كيخصنا كذلك نكونو واضحين في التعامل ديالنا. هاذ الزيتون أو هاذ التفاح أو هذه الكرمة راه هو لأشخاص ذاتيين لخواص وواجب على الدولة أنها تحميهم وأنها تتدخل، لكن لا يعني أن الدولة هي التي ستحمي كل هذا. يمكن لي نقول بأن المعاهد الزراعية وهذا لا أقولها من باب لا التقنية ولا السياسية، المعاهد الزراعية المغربية معترف لها بجودتها وبالمقدرة والكفاءة الكبرى، لدرجة أننا نصدر شتائل من الأشجار سواء النخيل، سواء الزيتون إلى عدد من الدول وهذا بشهادة الجميع.

الآن يبقى كيف نتعامل؟ التعامل هو الانذار، من سيندرنا، هم المحليين عندما تكون هناك آفات أو المصالح ديالنا عندما تلاحظ هذا عمل مشترك وهنا يقوم التدخل وأنا أقول أن التدخل الأساسي هو التعليم والتكوين والارشاد ديال ذاك مول الزيتون. اليوم ما بقاشاي الفلاح غادي يغرس زيتونة أو يغرس كرمة أو يغرس شجرة ديال التفاح ويمشي يخليها حتى يجي يجني. اليوم بالطبع كيخص عناية بهذه الاشجار، لأن هذه الآفات تتجي إما من الخارج، إما من الداخل. حنا الشتائل اللي تتبيعها وزارة الفلاحة بمساعدة ديال 80٪ فهي مراقبة ومراقبة بجودة. لا يعني أنه ليس هناك مبيعات أخرى. هناك بحال البدور كلها، كاين بدور مراقبة وكاين بدور عادية.

كيف ما كان الحال، أنا متفق مع السيد الرئيس وأشكره اللي ذكر بمجهود الجهة. هذا اللي نيخصو يكون تظافر ماشي غير ديال القطاعات المركزية، ديال جميع المتدخلين باش يمكن لنا نحميو المنتوج ديالنا ولما أعطيت الإشارة للأولوية للزيتون، معنى أن هناك مخطط سيجعل، من هذا المنتوج، من هذه الشجرة مورد وأولوية لأنه أعتبر أنه كاين هامش ديال الربح وديال الجودة وديال تحديث بالنسبة للفلاحة المغربية في قطاع الزيتون و شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، أريد أن أخبر المجلس المحترم أن صاحب السؤال الموجه الى السيد وزير التجارة الخارجية طلب تأجيل وضع سؤاله ولهذا نشكر السيد وزير التجارة الخارجية على مشاركته معنا في هذه الجلسة بالاستماع وسيطبق النظام الداخلي فيما يتعلق بهذا السؤال.

الآن ننتقل إلى السؤال الموالي كذلك حول حماية المنتوج للمستشارين المحترمين السادة: كبور الماسي، سعيد التدلاوي، مومن البشير، محمد هلال، محمد السلامي وعلي الخضراوي ومحمد بلحسان وعادل المعطي، الميلودي عفوت وعمر أدخيل. الكلمة للمستشار المحترم السيد كبور الماسي لكم الكلمة.

المستشار السيد كبور الماسي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون المحترمون،

هذا السؤال السيد الوزير ما خافي على حتى شي حد. هذا حماية المنتوج ديال الموز، هو البنان، باش يعني الفلاحة يعرفوه بالبنان. السيد الوزير في الحقيقة كنشكركم على المجهودات اللي بادلين، وكنتمناو باش تديروا إن شاء الله الرحمان الرحيم أكثر من هذه المجهودات اللي بادلين وباش تديروا أكثر لأنه هو هذه الحماية ماهي الوزارة ديالكم، واش فكرت في هذه الحماية ديال المنتوج اللي كاين دابا المنتوج لحد الآن فيه الاقتصاد ديال البلاد وفيه عدد ديال فرص الشغل ديال العالم القروي وكله السيد الوزير مبني على العالم القروي.

السيد الوزير، في الحقيقة فيه الصناع لوزينات كيعملوا الميكة، فيه لوزينات كيديروا السلك. فيه واحد العدد ديال لوزينات، أسمدة أدوية واحد العدد من الكازوالات من هذه من جميع المشاكل فيه وكلو كيتعلق بالفرص ديال الشغل. السيد الوزير كل دار في الحقيقة كيشد واحد 30 خدام من التجار، من اللي يبيع ويشري ولكن السيد الوزير في الحقيقة باقي كنطلبو منكم باش تكون فيه التمديد. لهذا كان واحد الوقت الحكومة السابقة الوزارة ديالكم كانت مددتو وديك الوقت اللي مددت في الحقيقة نكونو صرحاء. عرفنا كاين الكات، عرفنا كاين اتفاقيات ولكن السيد الوزير نرجعوا نفكروا في البلاد ديالنا في الحقيقة كلو هاذ الشي كاين وباش نحميو المنتوج ديالنا ونحميو الفرص ديال الشغل ديال العالم لقروي اللي عدد ديال الفقير وفقيرة وشاب وشابة بغاو فين يعملوا وفين يخدموا ولحد الآن راهم كاعدين السيد الوزير في ضم البيبان ديال لوزينات وديال عدد الفيرمات أو غيرهم لأنه هو كاين واحد الخطر كبير على هذا الشي ديال البنان.

السيد الوزير في الحقيقة، ها هي الحماية كاينة والبنان كيدير 2 دراهم ونصف، تديروا 3 دراهم والفلاح كيتقام عليه السيد الوزير ب 5 دراهم، منين غادي يجيب هاذ 2 دراهم ونصف كلها كيجيبها إلا من القروض أومن الشركات أو من غيرها. لأنه ماعندوش هو شي خزينة

مناش كيعوض راه كلو كيعوض من القروض كلهما تابعين للدولة ويعود الفلاح لاقي واحد العدد ديال المشاكل ويعود مراعي لواحد العدد ديال المشاكل.

ولهذا السيد الوزير كنعرفو مقتنعين بأنه يتفكر في هاذ الناس الوزارة ديالكم في الحقيقة راه عندها يد عليا، هاذ التجار اللي كيدخلوا لنا هاذ البنان وكنهلكو الاقتصاد ديال البلاد ديالنا.

اللي نطلبو منكم الله يجازيكم بخير إذا بإمكانكم باش تعيطوا لهم وتكعدوا معهم للأرض وتوعوهم باش يحتفظوا على هاذ الشي ديال الدخل ديال البنان. يشروا لنا هاذ الموز اللي هو عندنا وهاذ البنان اللي هو كيتلاح برة في الطرق. نفكو روسنا عاد نلحقو نفكرو في دول أخرى أجنبية.

السيد الوزير كتسمعو واحد النوع ديال واحد المرض ديال واحد الفيروس وشكرا السيد الرئيس.. السيد الريس شكرا ولو انتهى الوقت. السيد الوزير كاين واحد المرض ربما تكون على علمكم راه هي في الجرائد مانقدوش حنا نتذاكرو فيها نقولو لله أعلم، إشاعات ما عرفنا واش معقول والله أعلم، ما نتهمو حتى شي دولة ولكن هي كاينة في واحد العدد ديال الجرائد بأنه فيها 10 سنوات إلى ما حميناش هاذ المنتوج ديالنا راه غادي تبدير لينا عراقيل وغادي تدير لنا مشاكل في الاقاليم ديالنا، المملكة ديالنا خصنا نحميو المنتوج ديالنا باش يبقى الاستقرار ديال العالم القروي نبقاو محتفظين به ديالنا باش ما يهاجروش لنا الخدامة وهاذ الشي كله المدن، لأنه إذا تخرق هاذ الشي ودخل هذاك البنان راه حنا مشينا، هذه مدة عشر سنوات على ما قالوا غادين الله غالب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

الآن حقيقة هذا السؤال هو أمامي وهو سؤال ل1999، وسأجيب عليه كذلك لأنه ربما سيمكن من إعطاء بعض المؤشرات على ما وقع. البنان معروف، المغرب دخل في إنتاج البنان ومعروف أن الحساسية التنافسية للبنان في بلادنا حساسية كبيرة لأنه حنا كنعملوه تحت الغطاء ودول أخرى تتعملوا على برة. يتطلب الماء وتيطلب الأسمدة ويتطلب عدد ديال الأشياء وبالطبع الإنتاجية ديالو حتى هي ضعيفة 35 طن معدل الهكتار. راه ماشي كثيرة مقارنة مع ما يقع في الخارج إذن هذا كيحط لنا مشكل. ما رجعشي للتاريخ لماذا درنا البنان في واحد الوقت وكذا ولكن تيطرح مشكل.

أشنو هو اللي وقع؟ وقع أنه واحد الوقت كان لابد أنه يكون الانفتاح ديال السوق مع مراعاة للحساسية أي في 94 مع الانفتاح ديال السوق وضعنا البنان مباشرة بعد الحبوب، حيث أن الحماية الجمركية بلغت 90٪ آنذاك ورغم هذا لم يكن المنتوج الوطني قادر على المنافسة، لماذا؟ لأنه هناك عدة تدخلات. هناك اللي كينتج هناك اللي كينضج يعني كيطيب، هناك اللي كيسوق وهاذ الناس كل واحد عندو المنطق ديال. فإذن كانت محاولة أن التنظيم ديال المهنة والحوار مع هاذ الناس، وقع واحد الحل لما كان المصدرين والمنتجين كانوا كيتحاوروا وكيتذاكرو وعملوا واحد الخطة في التسعينات. فالبفعل إرادي أننا حاولنا نعطيو الأولوية للمنتوج الوطني.

لكن سرعان ما هذا الحوار ما عطاش نكونو صرحاء لأنه كل واحد اللي تيدخل راه باغي يربح، اللي باغي ينتج راه باغي يربح. فرغم أن المساحات دازت من 2730 هكتار في 95 إلى ما يقرب 5000 هكتار الآن إلا أنه لما ما بقاش هذا الحوار ما بين الفاعلين فرجعنا للحماية.

أشنو يمكن نعملو في الحماية؟ استعملنا الوسائل الاستثنائية اللي كيسمح بها الكات أي أننا قلنا غادي يتهرس القطاع ديالنا. كلو غادي نرفعو من الجمرك ووصلناه إلى 150٪ في سنة 2000 وعملنا خطة أنه يبقى150٪ في سنة 2000 و140٪ في سنة 2002 و130٪ في سنة 2003 و120٪ في سنة 2004 السنة المقبلة.

إذن هذه الحماية تقريبا شدات الباب ديال برة، القليل اللي كيدخل من بره بهذه الحماية، لكن مع هذا قلتوه أنتم براسكم السيد المستشار الثمن ضعيف بالنسبة للمنتوج لأنه وجدنا أنفسنا أمام منافسة أخرى اللي هي داخلية 160 ألف طن تنتج الآن معنى أن هناك تنافس قوي وليس هناك تنظيم للمهنة ولا حوار ما بين الحلقات ديال التسويق ديال هاذ المنتوج فيبقى بطبيعة الحال أن هذه الحماية ما يمكن لهاش تدوم إلى الأبد. إما فعلا غادي يوقع واحد التنظيم وتنشكر السيد المستشار اللي قال أننا تكون المذاكرة والحوار ما بين هاذ الناس باش نحميو هذا القطاع ويبقى تيعطي المفعول ديالو وإلا بطبيعة الحال يوما ما 150٪ راه ما غادي يخلينا حد نبقاو شادين في 150٪ ديال الجمارك أو 120٪ غادي نطيحو في المسألة ديال الاستيراد.

قضية المرض اللي تحدثو عليه قريناه كلنا في الجرائد فهو خبر لعالم واحد اللي تذاكر بأنه هناك واحد الخطورة يمكن تأتي وماشي غادي تقضي غير على المغرب حسب قوله على العالم كله ولكن هذا خبر لابد ننتظروه ونتفحصوه ونشوفو أشنو يكون فيه وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، الكلمة باختصار للسيد المستشار.

المستشار السيد كبور الماسي:

شكرا للسيد الرئيس، أنا في الحقيقة كنشكر السيد الوزير على التوضيحات ديالو اللي قال وقالها في الواقع وفي الصميم وكنعرفوه غادي يلقى الحال لهذا المشكل ديال الموز لأنه السيد الوزير كلها هي الدول كيهددها الخطر ولكن حنا ما كنفكروش السيد الوزير في دول أخرى ما كنفكرو إلا في المغرب ديالنا والمملكة ديالنا وفرص الشغل ديالنا الله يجازيكم بخير بغينا باش نديرو أكثر من الحماية كما الحكومة السابقة بدلت مجهودات وأعطت نتائج وهذه النتائج هي مهمة وكنشكرو الوزارة ديالكم ونعاودو كنشكروك حتى أنت وبغيناك باش تدير إن شاء الله الرحمان الرحيم ما دارت الوزارة الاولى أو تدير أكثر، تزيد من المزيد كما نعرفوك كتعمل وكتبدل بغيناك تدير أكثر إن شاء الله الرحمان الرحيم. وأما حنا كنعرفو 150 و 140 و120 كما قلت ما هياش حل ما هي كفاية.

ولكن بغينا نطلبو منك هو تسهر عليه وتوقف عليه لأنه أنت ميداني وحرفتك هاذيك والحمد لله فلاح و اللي صعيب هو إلى كان شي واحد في شي حرفة، أما أنت الحمد لله حنا مقتنعين بأنه غادي تلقى حل لهذا وراه إلى القينا الحل إلا غادي تزدهر الوقت ديالنا والمغرب ديالنا غادي يزيد للقدام في جميع القطاعات ماشي غير في البنان كل هو يزيد ولكن الآن كاينة مشاكل بزاف وكلهم الفلاحة الآن راهم كيتخلعوا ومخلوعين حتى واحد اللي باقي يقد يدير شي حاجة حيث سمع هذا المرض ماتلاش قدر السيد الوزير.

لهذا الله يجازيكم بخير بغيناكم تعاودوا تجبدوا بها هو الحماية ديال هاد المرض نتمناو باش ما يدخلش وعيطوا للحرفيين أوالتجار كما غادي نعاود نقولها وتكعدوا معهم للأرض الله يجازيكم بخير راه أنتم حكومة هذه وهذه راها وزارة إلى عيطتو للتجار يجيو حنا نبيعو ونشريو، لأنه شكون اللي كيدي هاذ الفلوس. راه ما يديهم إلا التجار و أما الفلاح راه كيطيح عليه ب2 دراهم، 2 دراهم ونصف والمستهلك كذلك حتى هو مدخرها كياكل الغلاوات ولهذا خاص تكون المراقبة هذه نقولها بكل صراحة لا في الموز و غيرها راه الفلاحة دخلوها. السيد الوزير فكروا فيهم، اعطيوهم شي إعانة بالنسبة للبنان باش هاذ الشي ديال الموز باش نحلوا المشاكل ديال الفلاحة ويزيد الاستقرار ديال العالم القروي. وشكرا للجميع و كنشكر السيد الرئيس على الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل للسؤال الموالي حول الانظمة العقارية للمستشار المحترم مولاي ادريس العلوي، لكم الكلمة.

المستشار السيد مولاي ادريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدتان الوزيرتان المحترمتان،

السيد الوزير المحترم،

زملائي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير الإنتاج الفلاحي الوطني عرف خلال السنوات الاخيرة تراجعا تفاوت من جهة الى أخرى، وذلك لأسباب متعددة ومتشعبة لكن في اعتقادنا أهمها ظاهرة الجفاف.

السيد رئيس الجلسة:

تتذكر السادة المستشارين بأنه هناك جلسة موالية لدراسة نصين تشريعيين ويلا بغيتو نطبقو النظام الداخلي نطبقوه ونديرو القائمة ديال الحضور ونديرو الاقتطاعات للغائبين. راه حنا غادي نعلنو عليها بأنه هناك جلسة موالية لدراسة نصين تشريعيين وأنه الرئاسة كتخبر المجلس بأنه غادي تتبث قائمة الحاضرين وغادي تبث قائمة الغائبين، وغادي تدير الاقتطاعات، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

كنت أقول تفاوت من جهة لأخرى والأسباب متعددة ومتشعبة لكن أهمها في اعتقادنا ظاهرة الجفاف التي عرفتها بلادنا خلال السنوات الماضية وذلك قضاء الله لا مرد له و اعتقادنا كذلك أن الأنظمة العقارية المتنوعة من أراضي الجيش والاحباس والجموع تزيد في المشكلة تعقيدا. إن كانت هذه الأنواع للأنظمة العقارية قد أدى دوره وظهر في ظرفية مغربية متميزة فالآن أصبح متجاوزا لأنه لم يبق له ذلك الدور الذي سطر له ونحن نعيش ظروفا أخرى التي أساسها هي التنمية والتنمية الفلاحية والاقتصادية للبلاد.

وكان في اعتقادنا كذلك أن هذه الانظمة تعيق النشاط الفلاحي والاقتصادي وذلك لما فيها من مضاربات وتقسيم عقاري عشواني وتشعب لحقوق الماء وتجميد أراضي صالحة للزراعة إلخ..،

السيد الوزير المحترم، نسائلكم لماذا لا تقام مراكز لتتبع الفلاح في تعامله مع الأرض والماء بدل تقسيم العقارات الفلاحية إلى جزئيات لا تصلح ولا تليق للإنتاج الفلاحي العصري. ونسائلكم كذلك لماذا لا تقدم الحكومة ككل لأنه نعتقد كذلك بأن هذا المشكل ليس خاصا بوزارة الفلاحة. وزارة الفلاحة لها قسطها ولكن كل الوزارات معنية بهذه المسألة. لماذا لا تتقدم الحكومة بمشروع لتوحيد هذه القوانين وتسهيل لعملية ممنهجة كما عملت دول مماثلة لنا و اللي أحسن منا.

السيد الوزير، إن تعقيد النظام العقاري ببلادنا بصفة عامة يعيق الاستثمار الفلاحي والاقتصادي ونحن نطالبكم وأنتم عضو بارز في هذه الحكومة في التفكير في هذا الموضوع الهام الذي بدون حله سيبقى الاستثمار حبيسا

وبالتالي الرواج الاقتصادي راكضا، أضف إلى ذلك السيد الوزير تحفيظ الأراضي والذي يبقى مدخلا أساسيا في كل المعاملات العقارية، فمتى يمكن حل عقدة التحفيظ وتثبيت الأملاك للمواطنين. في الحقيقة أصبحت عندنا عقدة اللي مشى يحفظ شي أرض أو تحفيظ الخ أصبح عندنا هاجس بحيث تتشوفو الخدمات العقارية ضعيفة بالنسبة للطلبات وبالنسبة للتنوع وحنا كنتوجهو لإنسان وزير ميدان كما سبق للاخوة قالوها، كيعرف حقيقة الامور وكيمارسها وحنا كنأملو ومعولين عليكم في علاج هذه الأمور اللي هي أساسية ببلادنا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم،

شكرا للسادة المستشارين،

بالطبع لا يمكنني إلا أن أشاطر ما قاله السيد المستشار المحترم فيما يتعلق بتعقيد الهياكل العقارية والأنظمة العقارية في بلادنا والتي تعوق الاستثمار الفلاحي هذا يعني واقع ما خصناش نتهربو منو، هذا اللي كاين، راه الفلاح معروف، يعني إلى ما كانشي الأرض ديالو وعارفها ديالو، يعني واخا تعطيها له على 30 سنة على 40 سنة تيقول لك غادي نخويها غادي نخويها. فإذن هذا المشكل راه مطروح والحكومة تفكر فيه بالفعل ومؤخرا مع السيد الوزير الأول طرح المشكل بجدية لكن رغم هذا في انتظار الاصلاح الشمولي لأن ما خصناشي كذلك عاود نسهلو العمل لدرجة نقول بأنه يمكن بجرة قلم غادي نمحيو هذه الأنظمة كلها ديال أراضي الكيش، أراضي الأحباس، أراضي الجموع، الأراضي كلها اللي كل وحده عندها المثل ديالها إلا أنه في انتظار هذا هناك عمليات لأن وزارة الفلاحة مقتنعة بأن تحصين حق الملكية هو اللي غادي يمكن يدفع بالاستثمار إلى الأمام. فمثلا من الإجراءات المتخذة هناك مباشرة عمليات تمليك أراضي الجموع في الدوائر السقوية لأن ما يمكنشاي نعملو في البور حاليا لكن كاين واحد القانون كيسمح واستفادت هناك لائحة عن ما يقارب 30 ألف ذوو الحقوق اللي كتهمهم واحد 39 ألف هكتار للتمليك.

كما تسعى كذلك الوزارة بتشاور مع الوزارة الوصية أي وزارة الداخلية في التفكير في كذلك نفس العملية في البور، ما يسمى بالبور الصالح أي البور اللي تيمكن له يكون زراعي، العملية الثانية هي مواصلة تصفية الوضعية القانونية والإدارية لأراضي الدولة الموزعة في إطار الاصلاح الزراعي، لأنه كذلك هذه تشكل عائق بحيث أنه ليس هناك حق التمليك ولا البيع ولا الشراء ووصلنا الآن لواحد 15 ألف قطعة، أي ما يمثل 72% من القطاعات كلها التي كانت توزعت وتحفيظ55 % من مجموع القطع الموزعة على المستفيدين، إلا أنه مازال العملية معقدة والآن كاين مشاريع قوانين ومراسيم لتبسيط هذه العمليات والالتزامات المطلوبة، لأنه تتطلبو من المستفيد واحد العدد ديال الشروط اللي في غالب الأحيان كتكون مستحيلة بش يلبيها.

العملية الثالثة هي إبرام اتفاقية في إطار التعامل بين وزارة الأوقاف ووزارة الفلاحة في الاراضي الزراعية، بالطبع وزارة الأوقاف والأحباس كتعرفوا العمل ديالها ولكن في إطار هذه الاتفاقية كذلك هناك السعي إلى تحسين أساليب الاستغلال والاستثمار. كاين إعادة النظر في الأساليب الجاري بها العمل في استغلال واستعمال أراضي ملك الدولة الخاص وهنا تنقصد بالخصوص سوجيطا والصوديا والكراء اللي كان كيتم على سنة أنه كيخصو الآن يتم في 3 سنوات على الأقل أو6 سنوات ولكن باش ما نطولشاي تيعرف الجميع أنه هناك واحد العملية ديال إعادة الهيكلة ديال هاذ السوجيطا والصوديا اللي غادي تخلي واحد العدد ديال الأراضي ديال ملك الدولة اللي يمكن لها تكري أو تعمل بشراكة أو لماذا لا أقولها صراحة نفكر ما هو العائق اليوم لتمكين كذلك الاستثمار الأجنبي في الدخول في هذا القطاع. خصنا نكونو واقعيين لأنه اليوم أجنبي يمكن له يشري مدينة بأكملها لأنه داخل المحيط الحضري ولكن ما يمكن لوشي يملك يعني ولو هكتار واحد في الزراعي. وصل الوقت اللي تيخصنا نفكرو حقيقة وهنا كاين التفكير في هذا الباب كذلك لأن الاستثمار ما يمكن لوشي يجي غير من الداخل إلى بغينا نميو هاذ القطاع.

عملية أخرى وهي تهييء مشروع القانون الآن هو في طور الدراسة يتعلق بمراجعة القانون المتعلق بالتحفيظ الحقاري لتسهيل عمليات التحفيظ لمجانيتها كما هو الحال في بعض المناطق ولتبسيط المساطر لأنه إذا ما ملكناشاي وحفظنا هذه الأرض راه ما يمكن يتسلف عليها الإنسان وما يمكن لو يستغلها.

أعطيت غير رؤوس الأقلام ديال ما يمكن أن يعمل في هاد الميدان، أما فيما يتعلق بمراكز الإرشاد الفلاحي وأنا متفق مع السيد المستشار، كذلك هناك الآن إعادة النظر لأنه دزنا لعدة مراحل، كان المركز هو كلشي بالتراكتور، بالمواصونوز. بعنا له الآليات وخليناه غير هكذاك. والآن وصلنا لقناعة أن هذا المركز عنده الدور ديالو في الإرشاد، عندو الدور ديالو في المتابعة وهناك مشروع لإعادة النظر سيرى النور عما قريب، سوف يخرج إلى الوجود وتكون تلعب هذه المراكز المنتشرة على جميع التراب الوطني تلعب الدور ديالها كاملا وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. ننتقل إلى السؤال الموالي المتعلق بمشكلة الحصول على الفيزا ببعض القنصليات الاجنبية بالمغرب للمستشارين المحترمين، السادة أحمد المالكي..نعم تعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

نشكر السيد المستشار المحترم على هذا التفضل بالجواب، في الحقيقة أحاط بالمشكل والمشكل ماشي ساهل ولكن ما كاين حتى شي مشكل ساهل اللي كيخص الاستثمار. الاستثمار في الحقيقة هذا تجنيد لكل مواطن وكل هذا المجلس بالخصوص اللي فيه مكونات ديال الاستثمار. أنا بغيت نبه السيد الوزير على بعض الأمور.على المسطرة، مثلا في الواحات، كتعرفو بأنه الواحات كيملك الإنسان كيورث واحد البقعة أرضية في واحة معروف عن أجداده الخ. والخطة باش الإنسان يملكها كيطلبوا له واحد المسطرة معقدة. طوبوغراف يخرج لعين المكان، حتى حيث تنجيو نضربو الحسابات كنلقاو ذاك الشي ديال باش يديروا لها التصميم..إلخ.

قد البضعة أو أكثر والإنسان حيث يمشي للقرض الفلاحي كما جاء في التدخل ديالكم والجواب ديالكم مشكورين، القرض الفلاحي ما يعطيكش ريال إلى ما عطتيهش الملكية أو العقار. لهذا حنا في واحد الدائرة لابد ما نقبط الإنسان واحد النقطة وينطلق منها ويعالج المشاكل وحدة وحدة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الآن قبل أن ننتقل أخبر السادة أعضاء المجلس أن المستشار المحترم السيد أحمد بنعيني يلتمس تأجيل سؤاله المتعلق بقطاع التربية الوطنية. إذن بقي لنا أن ننتقل إلى السؤال الموجه الى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول مشكل الحصول على الفيزا ببعض القنصليات الأجنبية بالمغرب للمستشارين المحترمين السادة أحمد المالكي محمد الشافعي. والسي أحمد أمهال. الكلمة للمستشار السيد أحمد المالكي تفضل.

المستشار السيد احمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين.

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة المحترمة إن العديد من المواطنين المتواجدين في وضعية قانونية الذين يرغبون في الحصول على الفيزا للسفر الى الخارج يعانون من العديد من المشاكل من أجل الحصول على التأشيرة من طرف قنصليات بعض الدول المتواجدة ببلادنا كالتماطل في منحها، الشيء الذي يطيل المدة ويؤدي إلى فوات الفرصة أو انتهاء مدة الإجازة أو غيرها.

ونأخذ على سبيل المثال القنصلية الهولندية التي تفرض تحديد الموعد بواسطة الهاتف، هذا الهاتف الذي لا يجيب أبدا تاركة المواطنين لتلاعبات بعض السماسرة لتحديد موعد الاستقبال أو بعض الوسطاء الحصول على الفيزا، الشيء الذي يضر بمصالح المواطنين الذين يرغبون في السفر إلى هذا البلد.

فما هي الإجراءات التي يمكن لكم القيام بها لتفادي مثل هذه السلبيات التي تضر بمصالح المواطنين المغاربة الذين يرغبون في الحصول على هذه التأشيرة؟ وشكرا.

شكرا للسيد المستشار المحترم السيد المالكي، الكلمة للسيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة نزهة الشقروني الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية و التعاون، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم، أتقدم بالشكر الجزيل للسادة المستشارين المحترمين على طرحهم هذا السؤال المتعلق بمنح التأشيرة وكذا المشاكل التي يعاني منها المواطنون للمغاربة في الحصول على التأشيرة.

لابد في البداية السيد الرئيس ان اذكر ان منح التأشيرة هو عمل يدخل في نطاق اختصاص سلطات الدول الممثلة بتمثيليات القنصلية و السفارات الأجنبية ببلادنا وهذا بطبيعة الحال طبقا لمعاهدة فيينا والتي تنظم العلاقات القنصلية. وكذلك لا بد أننا نؤكد أن التأشيرة هي وسيلة لتنظيم السفر بالنسبة للأجانب أو التنقل ديالهم ما بين البلدان.

الاهتمام بالتأشيرة تزايد خصوصا بعد اتساع حركة الهجرة وخصوصا بعد اتساع إشكالية و ظاهرة الهجرة السرية وما يحيط بها خصوصا واحنا كنعرفو أن هذه الهجرة السرية التي بدأت تستقطب الشباب اللي كيبغيو يمشيو لدول الشمال اللي كيقلبوا على عمل أو حياة يعني أفضل، خصوصا وهذه الدول بنفسها بدأت تعاني من هذه المشاكل الاقتصادية بما فيها معضلة البطالة.

وكذلك لابد نؤكد على ان هناك ظروف دولية التي أصبحت تفرض واحد النوع من المعاملات خصوصا بعد 11 شتنبر وكذلك الإجراءات المواكبة لمحاربة الإرهاب والتي فرضت على هذه الدول اتخاذ اجراءات متشددة ومراقبة متشددة وفي بعض الأحيان تقديم شروط تعجيزية للأجانب على أراضيها والإقامة بها.

هذا بطبيعة الحال المحيط ولكن مع ذلك لابد أنني أذكر على أنه أمام هذا الواقع، فكذلك نعتبر على أنه إذا كانت هذه القنصليات وهذه السفارات تمارس السيادة ديالها في بلادنا. فكذلك نعتبر أن الوثائق الرسمية هي كذلك عندها واحد

الرمزية ديال السيادة، خصوصا فيما يتعلق بالجوازات وكذلك هذا يفرض نوع من الاحترام ديال هذه الوثائق من طرف هذه الدول الأجنبية ومن ممثلات القنصلية ديالها.

في هذا الإطار بغيت نذكر السيد المستشار والسادة المستشارين اشنو قامت به وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في هذا الصدد لأننا كذلك نتبلغ بالشكايات من طرف المواطنات والمواطنين. فبالتأكيد أن الوزارة بادرت إلى الاتصال بمجموعة من القنصليات والسفارات أو ممثلين لهم وأبلغتهم بهذه الجوانب السلبية اللي كيعانيو منها المواطنات والموطنين المغاربة وكذلك طالبت باحترام الكرامة ديالهم لأنه بالفعل هناك مسألة كرامة قبل كل شيء، وطلبت كذلك بتبسيط المساطر خصوصا فيما يتعلق بالاستقبال وكذلك التواصل لأنه طرحت مشكل الهاتف وكذلك فسح المجال أمام واحد المكونات من المجتمع خصوصا الطلبة، رجال الأعمال، الناس اللي كيبغيو يمشيو يتعالجوا كذلك اللي كيمشيو كذلك في إطار كالباحثين اللي كيمشيو في إطار التكوين وكذلك الموظفين.

هذا وتجاوبت معنا بعض القنصليات وبالفعل استجابت لهذا المطلب وبدأت في تبسيط بعض المساطر ولكن ما كيعنيش أن المشكل تحل ولكن احنا لازلنا في كل وقت وكل ما تتاح الفرصة أو كلما تتجي شكايات كنقومو بهذه المبادرات و شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة، الكلمة للمستشار المحترم السيد المالكي.

المستشار السيد أحمد المالكي:

شكرا السيدة الوزيرة على ردكم المنطقي والواضح، فمما لا شك فيه أن البعثات الدبلوماسية الأجنبية ببلادنا هي بمثابة تجسيد لسيادة البلدان التي تمثلها بالمغرب ومن أجل ذلك فلا نظن أن المغرب من حقه التدخل في قرارات تتخذها بعض هذه البعثات والتي غالبا ما تكون مرتبطة بقرارات تكتلات جهوية أو بوضع عالم يفرض نفسه على الأعراف الدبلوماسية المتعامل بها منذ قرون في تاريخ الشعوب، غير أننا أردنا تسليط الضوء عليه من خلال اثارة الاشكالية التي يحملها روح هذا السؤال الشفهي هي قرارات رفض التأشيرة غير المبنية على أي أساس لتوفر كل الشروط المتوفرة فيها، كذلك المساطر المعقدة والمبهمة التي غالبا ما تأخذ شهور قبل تسليم التأشيرة أو كذلك المعاملة غير الإنسانية التي يتعرض إليها مواطنونا أمام القنصليات والتي تثير غضب كل غيور على بلده.

السيدة الوزيرة المحترمة، لا نطلب منكم الضغط على أحد فهو ليس بمقدوركم ولا نطلب منكم المعاملة بالمثل فهي لا تتحقق مع بعض الدول نظرا للمصالح الوطنية، ما نطلب منكم السيدة الوزيرة هو أن تحفظوا للمواطن المغربي كرامته وتضمنوا له حق التنقل المشروع إلى الخارج لقضاء مصالحه في حالة توفره على الشروط المطلوبة، كيف يتمكن لكم ذلك السيدة الوزيرة؟ هذا هو السؤال، الجواب الذي ننتظره منكم إيجاد عناصر وكلما كان ذلك عاجلا كلما نقصت معاناة الآلاف من المواطنين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، في الحقيقة الطرح مهم، انتاع الاسئلة اللي طرحتم السيد المستشار لأنه ننتظر لأنه مشكل الكرامة ديال المواطن المغربي لا يقبل أي مواطن كيفما كان أن يتعامل المواطنين في باب القنصليات ولا بالشكل اللي تكلمتم عليه. هذا واحد المشكل جوهري نحن نحترم السيادة ديال الآخرين ولكنهم خصهم يحترموا السيادة انتاع المغرب المتمثلة في كرامة المواطنين اللي هي شيء لا تنازل فيه. السيدة الوزيرة ننتظر بطبيعة الحال إلى كان هناك من تعقيب نظرا لأهمية هذا الموضوع.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية و التعاون، المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

ماشي تعقيب بقدر ما هو تأكيد لما جاء في كلام السيد المستشار، وما يمكن لي كمغربية إلا أن أدعم كلما قال وكما قلت لابد أن نعمل جميعا على الحرص على كرامة المواطنين المغاربة. ولكن بغيت نأكد ونقول على أنه حنا توجهنا كمغرب ولأنه المجال لا يتسع باش نطرح. وكنأكد على أنه المقاربة ديالنا، إلى كانت مقاربة ديال الدول الاجنبية مقاربة الهاجس الامني هو اللي كيطغى عليها فنحن لنا مقاربة مخالفة وهي تدخل في إطار مقاربة شمولية كترتبط بالتنمية في إطار من التبادل ونوع من الاحترام المتبادل، وما يمكن أن أؤكد على أننا حنا مستعدين ندعم كل هذه المواقف اللي كتكرس الكرامة ديال المواطنين المغاربة وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، نحن متيقنين أنه هناك نتائج حسنة بمتابعتكم لهذا الملف السيدة الوزيرة المحترمة. الآن ننتقل إلى السؤال الموالي وهو يتعلق بوزارة التربية الوطنية وهو سؤال حول ضعف التجهيزات وقلة الموارد البشرية بالقطاع التعليمي بالوسط القروي، للمستشار المحترمين السادة الحسين الجامعي، أحمد جوهري، عمر مجيب، الحاج زهير، عمر الكردودي، عبد الرحيم الشرقاوي لكم الكلمة السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم، السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدة كاتبة الدولة،

يعاني قطاع التعليم بالوسط القروي من قلة الحجرات وانعدام التجهيزات وغياب الوسائل التعليمية وأدوات

الاشتغال ووسائل الإيضاح وغيرها، تنضاف إلى ذلك ما تعرفه المؤسسات التعليمية بالوسط القروي من عدم توفرها على عدد كاف من المدرسين، حيث أن هناك بعض الأقسام التي لا تزال بدون معلمين، بل هناك من لم يلتحق بعد بعملهم، بل إن آخرين لا يلتحقون بمقرات عملهم إلا للإدلاء بشهادات طبية تثبت عجزهم.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة، تعاني بعض المؤسسات التعليمية من ظاهرة الأقسام المشتركة وعملية الضم ولذلك تأثير سلبي على العمليات التعليمية وعلى مستقبل التلاميذ الدراسي، مما يستوجب التدخل الفوري لحل مشكل الخصاص والنقص الحاصل في الأطر التعليمية وفي التجهيزات والوسائل والحجرات وحل مشكل التغيبات الغير مبررة. وهذا ما يدفعنا إلى مساءلتكم السيدة كاتبة الدولة المحترمة بالنيابة عن السيد الوزير أولا ماهي التدابير الآنية التي ستتخذونها لمعالجة هذه الوضعية بالوسط القروي؟ كما نطلب منكم ما هي وسائل المراقبة التي ستنهجها مصالحكم للحد من هذه الظاهرة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

السيدة نجيمة غزالي كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والشباب المكلفة بمحاربة الامية والتربية غير النظامية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته طبعا سوف نركز في الإجابة على هذا السؤال على ثلاثة عناصر مهمة. العنصر الأول هو ضعف التجهيزات، العنصر الثاني هو ضعف الامكانيات البشرية، ثم النقطة الثالثة التي تفضلتم بها وهي مسألة المراقبة والتتبع.

وأود بهذه المناسبة أن أشكركم السادة المستشارين على تفضلكم لطرح هذا السؤال وأيضا لاهتمامكم البالغ بالمجال القروي ونريد باسم وزارة التربية الوطنية أن نؤكد على أن كل الجهود ستبذل لتجاوز هذا النوع من النقص وهذه الصعوبات وبعد إذنكم السيد الرئيس نود أن نطلعكم على الجهود التي بدلت في هذا المجال خلال الدخول المدرسي لسنة 2002-2003 وعلى حسب المعطيات ديال الخريطةالمدرسية المعدلة في هذه السنة الدراسية.

تلاحظون بأنه هناك عدد الحجرات بالوسطين معا كاين عددها تقريبا ما يقارب 90 ألف بالتحديد 89800، عدد الحجرات الدراسية بالوسط القروي 52580 ثم الحجرات الجديدة المعتمد عليها بالوسط القروي 2364، بحيث المعدل ديال التلاميذ بالوسط القروي وهذه أقول بأنها ميزة لا يتعدى 26 تلميذ في القسم. هناك أقسام مشتركة تفضلتم السيد المستشار بذكرها، مجموع الأقسام المشتركة في الوسط الحضري 78200 وعدد الأقسام المشتركة 21000.

إذن أريد من خلال هذا المجلس الموقر وانطلاقا من تساؤلكم السيد المستشار أريد أن أطمئن المواطنين والأولياء بالوسط القروي بأن وزارة التربية الوطنية حاليا، تقوم ببناء وبترميم عدد هائل من الأقسام والحجرات في إطار برنامج إصلاح وترميم 40 ألف حجرة بالعالم القروي الذي ستساهم فيه طبعا الوزارة مع صندوق تجهيز الجماعات المحلية. طبعا هاذ الشي كيدخل في إطار الأولويات الاجتماعية في الإطار اللي كيساهم فيه البنك الإفريقي لتنمية الصندوق والنقد الدولي.

إذن النقطة اللي خاصة بالتجهيزات، جميع الحجرات المعول عليها في الدخول المدرسي اللي تم تجهيزها بالعتاد وبالوسائل وبالأثاث أولا بالأثاث المدرسي وتعويض الأثاث والعتاد القديم بالعتاد الجديد، خاصة هذاك المتلاشي وحسب الطلبات طبعا اللي كتكون واردة على وزارة التربية وأيضا حسب الغلاف المالي المخصص لهذا الغرض.

فيما يخص النقص في الموارد البشرية السيد المستشار سيكون في بداية الموسم تسجيل خصاص في أطر التدريس سيتم تسجيلها وذلك نتيجة عدم كفاية المناصب المالية، كتعرفو بأن ما كاينش المناصب المخصصة لوزارة التربية الوطنية مقارنة مع التزايد المستمر لعدد المتمدرسين.

إذن سيكون هناك نوع من مواجهة الخصاص عن طريق إعادة انتشار الاطر التعليمية، تكلمنا عليها في المرة الماضية مع السادة النواب وقلنا بأنه سيتم انتشار الأطر التعليمية بين الجهات وبين نيابات الجهة الوحيدة. وجماعات كل نيابة.

فيما يخص المراقبة والتتبع وهي آخر نقطة. فالوزارة تتوفر على عدد من هيئات المراقبة العاملين بها من تفتيش، من تأطير تربوي وهيئة إدارية وكذلك غادي تحاول تحدث لجن للمعاينة كل ما دعت الضرورة إلى ذلك. إذن كل هذا الشيء كله كنذكرو بأن الوزارة غادي تقوم ببحث حول ظاهرة غياب التلاميذ والمتمدرسين وتحديد مناطق التدخل ذات الأولوية من أجل إعطاء الأسبقية لإصلاح الأوضاع بالعالم القروي وشكرا السيد المستشار. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، السيد المستشار المحترم لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس، السيد الرئيس كل ما هناك أخذنا أجوبة الحمد لله تفرح اللي بغيت نضيف، أنني نتشكركم شكرا جزيلا و الله يعاونكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم آخر سؤال مسجل في هذه الجلسة موجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل سؤال الدكتور الخضوري.

المستشار السيد محمد الخضوري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السادة الوزراء، سؤالي يندرج في الأسئلة فيما يخص الطرق السيارة.

لقد شهدت الطرق السيارة في الآونة الأخيرة كما في السابق تسجيل العديد من الاعتداءات على مستعملي هذه الطرق والمواطنين، حيث أصبح يشتكي معظمهم من بعض الخروقات وكذا السرقات الموصوفة، هذه الاعتداءات التي تؤدي في بعض الأحيان إلى حدوث كوارث مأساوية تؤثر على سلامة المواطنين، ناهيك عن الابتزاز الذي يتعرض له المواطنون في حالة ما إذا لحق سيارته أي عطب في الطريق من طرف المصالح المعنية والمفروض فيها السهر على أمن وسلامة المواطنين لأنه رغم ما يؤديه مستعملو الطرق السيارة من مبالغ مقابل توفير الوقت وضمان أمنهم وراحتهم فإن هذه الطرق لا توفر الخدمات التي تتقاضى مبالغ من أجل تقديمها.

لهذا نسائلكم السيد الوزير عن الوسائل والحلول الكفيلة للقضاء على مثل هذه التجاوزات التي يشتكي منها العديد من المواطنين.

وتقبلوا السيد الوزير بقبول فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير المحترم.

السيد كريم غلاب وزير النقل والتجهيز:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين المحترمون،

فلما تتكلمو على السلامة الطرقية والسلامة على الطرق وخصوصا الطرق السيارة كاينين جوج الحاجات لابد نفرقو بينهم كاينة الحالة الاولى أو المحور الأول اللي هو يسمى عادة بالسلامة الطرقية وكيهم يعني الإجراءات اللي تتخذ من أجل محاربة حوادث السير أو الوقاية من حوادث السير، بما فيها الإجراءات المتعلقة بالتجهيزات الأساسية، بما فيها الإجراءات المتعلقة بما يسمى العنصر البشري يعني السائقين وتطبيق القانون وبما فيها مراقبة حالة العربات.

وكاين الحاجة الثانية التي تتعلق بالأمن وهذا ما جاء في السؤال. الأمن أو ضمان الأمن لمستعملي الطريق ويدخل هذا في نطاق ضمان الأمن لجميع المواطنين يعني ما كاينش واحد الحالة خاصة فيما يخص الطرق السيارة من هذا الباب هذا. وهذا بطبيعة الحال معالجة بعض الحالات كالإعتداء على المواطنين بقذفهم بالحجارة أو وضع بعض الموانع على الطرق لجعل مستعمل الطريق يقف إجباريا ويتعرض لبعض الاعتداءات.

ففي هذه النقطة هذه لابد ما نشير أنه شركة الطرق السيارة يعني دورها ينحصر فقط إلى إشعار مصالح الأمن والدرك الملكي اللي تيقوموا بطبيعة الحال بدورهم في هذا الباب لمعالجة ووقاية هذه الحالات وعندها فرق المساعدة وكتقوم بدوريات وجولات للوقاية من هذه الحالات.

أما فيما يخص الابتزاز الذي يتعرض له المواطن في حالة ماإذا لحق بسيارته أي عطب فكذلك تقوم شركة الطرق السيارة بمهمة يعني مهمة تقوم بتشوير السيارة المتوقفة حفاظا على سلامتها وضمانا لسهولة حركة السير، بالإضافة الى إخبار إحدى شركات الإغاثة والجر لإصلاح العطب أو لتحويل السيارة إلى المكان الذي يرغب فيه المعني بالأمر.

وتفاديا للمشاكل التي يمكن أن تترتب عن هذه العملية أخذت الشركة بعض الإجراءات المهمة تقوم أو تتعلق بإعداد دفتر تحملات لينظم هذه المهنة بما فيها جميع المؤشرات أو جميع النقط المتعلقة بهذه المهنة بما فيها تحديد الأثمنة وهذه نقطة مهمة وجودة الخدمات وتحديد الشركات المتدخلة في هذا القطاع وضمان حقوق مستعمليها حتى لا يكون مستعمل الطريق بين يدي هذه الشركة. وسندخل إن شاء الله في حيز أو في بلورة هذه الإجراءات بعد أخذ بعض الإجراءات الإدارية في هذه النقطة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار الخضوري.

المستشار السيد محمد الخضوري:

نشكر السيد الوزير على هذه التوضيحات اللي نور بها المجلس ومن خلاله المواطنين المغاربة إلا أنه هذه المدة كلها اللي دازت في الطرق السيارة وقعت واحد العدد من الحوادث اللي هي مؤلمة وحنا تتعرفو أن هناك عقد ما بين بعض الشركات ديال الديباناج والإدارة اللي مكلفة بالطرق السيارة. هذه الشركات ما تتوفرش فيها شروط الإنقاذ وديال الإصلاح. وكذلك حتى الأخذ بالظروف اللي تيدخل فيها المواطن في حالة إذا تعرض لشي حادثة الله يستر. خلينا الجانب الأمني ومالية راهم مكلفين به ولكن الجانب في حالة ما إذا وقعت شي عطب لواحد المواطن في الليل هاذيك الشركات اللي عنده معهم عقدة ربما كاين الشروط في دفتر التحملات ولكن هذه الشروط ما مراقباش

ومكايناش لهذا تتوقع واحد العدد ديال الإبتزازات من ديبانور تيسلمك لديبانور وأنت غادي تتزيد في الفلوس.

إذن خصنا نتكيفو مع المشاكل التي تطرأ للمواطنين، ماشي غير نعملو واحد الطريقة واحد دفتر ديال التحملات وما نراقبوهش ونخليو المواطنين تيطيحوا عرضة لهذه المشاكل وخصوصا في الليل أو في أيام الأعياد إلخ.

ومرة أخرى كنشكر السيد الوزير على هذا التوضيح وتنطلبو أن هاذ المسائل خص تكون عندها دفتر التحملات خص يكون عندو التتبع وتتبع يومي أو جهاز اللي كيتبع هذه المشاكل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير النقل والتجهيز:

بغيت نزيد نوضح للشركات التي تعمل وهاذ شركات الإغاثة اللي متواجدة على الطرق السيارة كتعمل في الطرق السيارة ولكن في الحقيقة ما كاينش واحد دفتر التحملات ما كانش حتى الآن وطلبنا الآن باش يكون هاذ دفتر التحملات وفي بعض المقاطع من الطرق السيارة أبرمت بعض الصفقات بدفتر التحملات وغادي ندخلو إن شاء الله في هذه الطريقة الجديدة التعاقدية ما بين الشركة وهاذ المتدخلين مع دفتر التحملات اللي ما كانش من قبل. هذا هو يعني الإجراء الجديد الذي تكلمت عليه وغادي إن شاء الليه نعملو عليه باش يدخل لحيز الوجود وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير وبهذا نكون قد أنهينا جلسة الأسئلة الشفهية لهذا الأسبوع وننتقل مباشرة الى الجلسة الموالية المتعلقة بالتشريع.